



UNIVERSITE MOHAMED EL BACHIR EL IBRAHIMI
BORDJ BOU ARRERIDJ

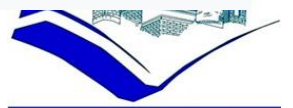
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعريريج-



UNIVERSITE MOHAMED EL BACHIR EL IBRAHIMI
BORDJ BOU ARRERIDJ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دراسة تحليلية لتأثير منظمة الأوبك على سوق
النفط العالمي للفترة 2000-2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

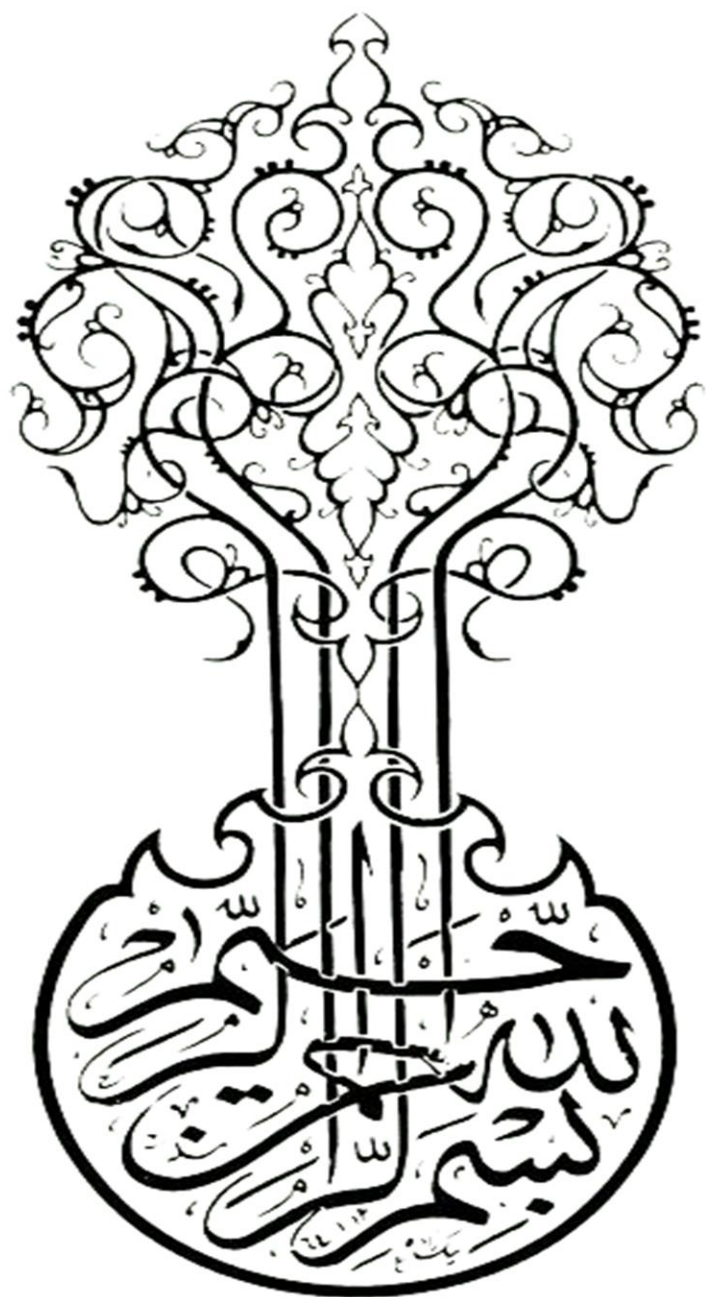
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

- ❖ بورنان مسعود
- ❖ لوصيف العياشي

لجنة المناقشة	
رئيسا	الأستاذ(ة): بلميهوب أسماء
مشرفا	الأستاذ(ة): بوعبد الله هيبية
مناقشا	الأستاذ(ة): بومصباح صافية

السنة الجامعية: 2020/2019



شكر وتقدير

أقدم أولاً بالحمد والشكر لله الذي وفقني

وأنا دربي الإنجاز هذا البحث المتواضع

كما أقدم بخالص شكري وتقديري

إلى أستاذتي الفاضلة المشرفة الدكتورة

بوعبدالله هيبه

على كل ما بذلته من جهد في الإشراف على

هذه المذكرة وما تكبدته من عناء في مراجعتها

كما أقدم بشكري الأساتذة الأفاضل الذي درست عندهم في كلية العلوم الاقتصادية

بجامعة محمد البشير الإبراهيمي

والى كل من له فضل عليا وكل من علمني حرف

منذ بداية مسيرتي الدراسية

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل
الأول

في بلوغي التعليم العالي (والذي الحبيب) أطال الله في عمره.
إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني ربط الجأش،
وراعتني حتى

صرت كبيراً (أمي الغالية) طيب الله ثراها.

إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب،
إلى

جميع أساتذتي الكرام، ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي.

بورنان مسعود

الإهداء

لي من أفضّلها على نفسي، ولمّ لا؛ فلقد ضحّت من أجلي
ولم تدّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدّوام
(أمّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه
صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.
فلم يبخل عليّ طيلة حياته
(والدي العزيز).

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصدّة
كثيرة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	الشكر والتقدير
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الاشكال
أ-د	المقدمة
	الفصل الأول: عموميات حول النفط
5	تمهيد الفصل الأول
	المبحث الأول: ماهية النفط
6	المطلب الأول: تعريف ونشأة النفط
8	المطلب الثاني: خصائص وأهمية النفط
10	المطلب الثالث: أنواع النفط ومنتجاته
	المبحث الثاني: الأسواق العالمية النفطية
12	المطلب الأول: تعريف سوق النفط وانواعه

15	المطلب الثاني: خصائص سوق النفط العالمية
16	المطلب الثالث: العوامل المحددة لأسعار النفط
19	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: منظمة الاوبك وسياستها التسعيرية للفترة 2000-2020	
20	تمهيد الفصل الثاني
المبحث الأول: إطار عام حول منظمة الأوبك	
21	المطلب الأول: ماهية منظمة الأوبك
28	المطلب الثاني: انتاج واحتياطات منظمة الاوبك
المبحث الثاني: السياسة التسعيرية للأوبك من سنة 2000 الى 2020	
32	المطلب الأول: السياسة التسعيرية للأوبك من سنة 2000 الى 2006
38	المطلب الثاني: السياسة التسعيرية للأوبك من سنة 2007 الى 2013
43	المطلب الثالث: السياسة التسعيرية للأوبك من سنة 2014 الى 2020
خلاصة الفصل الثاني	
خاتمة	
قائمة المراجع	
الملخص	

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
29	الاحتياط النفطي لدول الأوبك	01
33	العرض والطلب العالمي على النفط للفترة 2006-2000	02
38	العرض والطلب العالمي على النفط للفترة 2013-2007	03
44	العرض والطلب العالمي على النفط للفترة 2018- 2014	04

فهرس الأٲسكال

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
26	الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك	01
31	تطور انتاج النفط في دول الأوبك منذ تأسيسها	02

مقدمة

مقدمة:

يعتبر النفط مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي حيث يشهد الطلب عليه تزايداً مستمراً خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى التي أصبحت تتسابق فيما بينها من أجل الوصول إلى منابع النفط والسيطرة عليها وقد تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط، حيث أصبح أيضاً مصدراً لاستخراج ما لا يقل عن عشرة آلاف سلعة صناعية مختلفة في العالم. ويعتبر النفط مادة استراتيجية هامة لاقتصاد أي دولة في العالم، سواء كانت منتجة أم مستهلكة، مما يعني تفاعل مجموعة من العوامل غير الاقتصادية منها السياسية والاستراتيجية والاجتماعية مع العوامل الاقتصادية بصورة متشابكة.

وباعتبار أن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلباً، وأن التحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من كساد وازدهار في الدورات الاقتصادية أشياء يصعب على صناع القرار إدارتها بفعالية.

حيث ظهرت منظمات دولية ترعى مصالح الدول المتحالفة في مجال الطاقة عامة والنفط خاصة، على غرار منظمة الطاقة الدولية التي تمثل مصالح الدول المستهلكة ومنظمة الأوبك التي ترعى مصالح الدول المصدرة للنفط، هذه الأخيرة التي تمكنت من إحداث تغييرات جذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك في اتجاه محاولة الوصول إلى سعر عادل لبرميل النفط يضمن مصالح الدول المصدرة للنفط والدول الصناعية المستهلكة.

أعطت الأوبك موقعا صلبا انعكس بدوره على وجود أرضية مناسبة لممارسة حقها في تقرير مصيرها الاقتصادي والأخذ بزمام الأمور فيما يخص سياسات التسعير للنفط، والحيلولة دون إن تصل أسعاره إلى مستويات متدنية جدا تضر باقتصادياتها كان ذلك سنة 1973 التي كانت نقطة تحول تاريخية في أسواق النفط، ومنذ مطلع السبعينات والأوبك تحاول من خلال حصتها التأثير في مستويات أسعار النفط الخام في السوق الدولية فتتجج تارة وتتشل تارة أخرى بفعل عوامل كثيرة منها أعضاؤها الذين لا يلتزمون بالحصص المقررة، وضغوطات الدول الكبرى وغيرها.

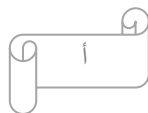
ومن هنا يمكننا طرح إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما الدور الذي تلعبه منظمة الأوبك في التأثير على أسعار النفط العلمية؟

ومن أجل الإحاطة والإلمام بهذا الموضوع بشكل مفصل نقوم بطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو مفهوم الأسواق العالمية النفطية؟

- ما هي أهم العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط في السوق النفطية؟



- هل تؤثر الأوبك فعليا في أسعار النفط العالمية من خلال آلياتها التسعيرية؟
- ماهي أهم السياسات التسعيرية التي استعملتها الأوبك خلال الفترة من 2000-2020؟

فرضيات الدراسة:

بغرض الاجابة على الاشكالية والأسئلة الفرعية يتم صياغة الفرضيات التالية:

- السوق النفطية هي المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية
- تخضع أسعار النفط لعوامل متنوعة وأسباب متعددة اقتصادية وجيوسياسية تجعل منها غير مستقرة في الأسواق البترولية العالمية.
- كون الأوبك الأقوى من حيث الاحتياطي والإنتاج العالمي لنفط تستطيع التحكم في العرض والطلب عليه، وكذلك أسعاره العالمية.
- السياسات التسعيرية المتخذة من طرف الأوبك هي التحكم في الطلب والعرض النفطي وحجم الانتاج.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول النفطية عامة والأوبك بصفة خاصة، حيث أن الأسواق الحالية للنفط تشهد حالة عدم الاستقرار نتيجة الأزمات العالمية، لذلك ارتأينا أن ندرس منظمة الأوبك لما لها من تأثير في المحافظة على توازن سعر النفط العالمي، في ظل وجود أزمات عالمية مختلفة.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

- دراسة أسواق النفط العالمية.
- الوقوف على مدى أهمية منظمة الأوبك في السياق العالمي وكعنصر فاعل في سوق النفط العالمي.
- التعرف على السياسة التي تتخذها المنظمة في ضبط أسعار النفط في كل الأزمات العالمية الحالية.

أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع الى:

أ- أسباب موضوعية:

تتمثل في:

- يعتبر سوق النفط من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها ودراستها.
- دراسة منظمة الأوبك ومعرفة مدى تأثيرها على أسواق النفط العالمية من خلال اتخاذ مختلف قراراتها واليات تسعير النفط.

ب-أسباب ذاتية:

تتمثل في:

- طبيعة التخصص في الاقتصاد الدولي.
- رغبة شخصية لمعرفة مختلف المراحل والتطورات التي مرت بها أسواق النفط ومنظمة الأوبك.

الدراسات سابقة:

شكاكطة عبد الكريم، النفط في العلاقات الدولية دراسة حالة منظمة الأوبك وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، السنة 2007-2008 جامعة الجزائر3؛ الجزائر حيث تضمنت التاريخ- الجيواقتصادي لمنظمة الأوبك، ثم أثر الأوبك في الاقتصاد العالمي خلال الفترة(1960-2007)، فالأوبك والسياسات الطاقوية العالمية.

النفط مصدرا أساسيا للطاقة ونظرا للإحتكار تكريره وإنتاجه من قبل الشركات النفطية الأجنبية ودول الكبيرة في النصف الأول من القرن 20 قررت الدول المنتجة والمالكة لهذا المورد. إنشاء منظمة الأوبك في سبتمبر 1960 بالعراق وهذا الوضع حد لسياسة الإحتكار لمورد النفط. وقد أخفقت الأوبك في السنوات الأولى من تأسيسها في التحكم في السوق النفط لكن الحرب العربية الإسرائيلية في 1973 أصبحت لمنظمة الأوبك مكانة هامة في سوق النفط العالمية من خلال مشاركة أعضائها في العقود الإمتياز و أهم ما توصلت إليه هاته الدراسة أن الأحلاف عسكرية كانت، اقتصادية أم ثقافية...هي أهم ما يميز القرن 21 ، بل أصبحت هذه التحالفات حتمية لابد منها لإنجاح أي مشروع وهو ما ينطبق على الأوبك التي يجب عليها البحث عن المزيد من الفواعل التي يمكن أن تقف إلى جانبها، لاسيما في ظل المنافسة الشديدة التي تتعرض اليها من قبل المنظمات الدولية، الشركات والدول الكبرى.

-العمرى على: دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر فترة 1970-2006، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر بالإضافة إلى متغيري سعر النفط والنتائج الداخلي الخام أضاف متغيرة الجباية البترولية، وطبق دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR وتوصل إلى النتائج التالية: تتأثر الجباية البترولية أكثر بأسعار النفط

اما دراستنا الحالية فركزت على: فهم ومحاولة تقييم دور منظمة الاوبك كأحد اهم الفاعلين في السوق النفطية، في إعادة الاستقرار للسوق النفطية العالمية، من خلال حزمة الاجراءات التي تتبعها من اجل الوصول إلى ذلك خاصة في مرحلة الازمات.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي عند الحديث على التطورات التاريخية والمراحل التي مرت بها تطورات اسواق النفط، اضافة الى المراحل المختلفة التي مرت بها منظمة الاوبك. كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لفهم آليات عمل السوق وكيفية تأثير اجراءات المنظمة على السوق بشقيه (العرض والطلب) وكيف ينعكس ذلك على عمل السوق ككل.

تقسيمات البحث:

لغرض الاحاطة لموضوع الدراسة تم تقسيمه الى فصلين:

الفصل الأول تحت عنوان عموميات حول النفط تناولنا فيه مدخل نظري وهو مقسم الى مبحثين تعريف النفط، نشأته، أنواعه وخصائصه كمبحث أول، ثم الأسواق العالمية النفطية كمبحث ثاني.

أما الفصل الثاني تحت عنوان منظمة الأوبك وسياساتها التسعيرية للفترة 2000-2020 فتناولنا منظمة الاوبك تعريفها وأهدافها وخصائصها كمبحث أول وسياساتها التسعيرية كمبحث ثاني.

الفصل الأول

عموميات حول النفط

والأسواق العالمية

النفطية

تمهيد:

منذ بداية عصر جديد، لعب النفط دوراً أساسياً فيه فقد أصبح سلعة استراتيجية عالمية الطابع حيث يعتبر من أهم مصادر الطاقة ومدخلاً أساسياً في جميع الصناعات، ومن ثم أصبحت الصناعة النفطية مسألة اهتمام قومية منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا الحالي.

يمثل النفط سلعة استراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية؛ مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن إطار التجارة الدولية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية؛ فقد شهد قطاع النفط منذ السبعينات تحولات هامة في مختلف جوانبه الاقتصادية والتكنولوجية التي بدورها أدت إلى تغيير في أسواق النفط العالمية؛ حيث أثرت هذه الأخيرة في أسعار النفط مما ساهم في عدة تطورات وتجديدات في الأساليب والاستراتيجيات التسعيرية لعدة جهات عبر مراحل تاريخية وأحداث معينة.

انطلاقاً مما سبق سنحاول في هذا الفصل تحديده الإطار المفاهيمي حول هاته السلعة الاستراتيجية، من خلال:

المبحث الأول: ماهية النفط.

المبحث الثاني: الأسواق العالمية النفطية.

المبحث الأول: ماهية النفط

يعتبر النفط مادة استراتيجية و طاقة حيوية لأنه عصب الاقتصاد العالمي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة لا سيما في قطاع النقل، كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة، وهذا ما زاد من أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: تعريف النفط ونشأته

أولاً: تعريف النفط

1-النفط أو البترول (كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني "بيترا" والذي يعني صخر " أوليوم" والتي تعني الزيت ويطلق عليه أيضا الزيت الخام) كما أن له اسم " الذهب الأسود" وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، وأحيانا يسمى نافتا من اللغة الفارسية (نافت، أو نافتا التي تعني قابليته للسريان) ¹.

2-يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت، فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزيئي لكل منهما. فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية. وكل جزيء يتألف من ذرات وتتجدد خصائص المادة بعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد وكيفية توزيعها. ²

ثانياً: نشأته

عرف واستخدم الإنسان النفط في العديد من جوانب حياته منذ قديم الزمان إلى حوالي 6000 سنة قبل الميلاد، وذلك في العديد من مناطق وشعوب العالم كمنطقة فارس إيران، ويعود ذلك وادي الرافدين، منطقة العراق، منطقة الصين... الخ. لقد اختلفت وتباينت آراء المعنيين والمختصين بشؤون النفط من جيولوجيين وكيميائيين حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة. وهذه الآراء أو النظريات متعددة ومتنوعة، بعضها يركز ويستند على أن نشأة وتكوين النفط كان من عناصر غير عضوية مع تنوع تلك الآراء. والبعض الآخر

¹ سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة (بترول، كهرباء، الغاز) ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص

93-94.

² حسين عبد الله؛ البترول العربي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 1.

يعتمد ويركز على أن العناصر العضوية هي الأساس في تكوين النفط في الطبيعة. وكل فريق من هؤلاء له أسانيد وبراهينه. وتنقسم تلك النظريات إلى مجموعتين رئيسيتين وهي: ¹

1- النظرية اللاعضوية: وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون النفط والكيفية التي يتم فيها. فتجمع هذه النظريات على أن مادة النفط قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية. كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء، وينشأ من اتحادهما مادة مشابهة للأستيلين، التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة. ويحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية في مكانين ² من الصخور النارية ويستشهد أنصار هذه النظرية بمكان النفط الموجود في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها. كما تمكنوا نظريا ومخبريا من تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية أو النفطية كالبنزين والأستيلين والميثان... الخ، بينما يعترض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم: إن النفط الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلا وإنما هو مهاجر من أماكن أخرى ذات أصل عضوي. ³

2- النظرية العضوية: تؤكد هذه النظرية على أن النفط، ينتج عن تحلل الكائنات الحية من أصل حيواني والنباتي، التي انطمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين تستند هذه النظرية إلى الأدلة والبراهين التي تؤيد قوة وصحة آرائها ومن أبرز هذه الأدلة: ⁴

أ- وجود كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكربونات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية. وهذه المواد العضوية نباتية كانت أو حيوانية مع توفر عنصري الكربون والهيدروجين اللذان يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة ليكونا النفط

ب- وجود عناصر البورفين والنيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة ويوجد هذان العنصران فقط في البقايا أو المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية.

ج- يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني أو نباتي في النفط.

¹ أمينة مخلفي، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية - حالة مجمع بركين، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، سنة 2004-2005، ص 17.

² المكامن النفطية (المصائد النفطية:) وهو تكون قطرات النفط داخل الصخور المسامية، وهجرا عبر الصخور إلى أن تصادفها الصخور الخازنة التي لا تسمح باستمرار هجرة النفط وهذا ما يسمى بالمصيدة النفطية أو المكنن النفطي.

³ محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003.

⁴ أحمد يوسف الخولي، مبادئ هندسة التعدين والبترول، دار زهران لنشر والتوزيع؛ القاهرة، 1975، ص 171؛

المطلب الثاني: خصائص وأهمية النفط

تزداد يوماً بعد يوم أهمية النفط كسلعة استراتيجية للدول المنتجة وذلك لما يتميز به من خصائص متعددة وهذا ما برهنت عليه التجارب الدولية.

أولاً: خصائص النفط

للنفط خصائص متعددة نظراً لما يلي¹:

- 1- يعتبر النفط مصدراً ناضباً يتناقص بكثافة استعماله؛
- 2- تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدمج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجاناً وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة؛
- 3- تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية؛
- 4- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء؛
- 5- النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة؛
- 6- صناعة النفط من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج لرؤوس أموال كبيرة.

ثانياً: أهمية النفط

يحتل النفط أهمية بالغة على المستوى الدولي وفي مختلف الميادين كما يلي:

1- الأهمية الاقتصادية للنفط:

وتكمن الأهمية الاقتصادية لنفط فيما يلي²:

أ- **النفط كمصدر رئيسي للطاقة:** الطاقة أحد عناصر العملية الإنتاجية والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها:

- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

¹ مديحة حسن الدغيري، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، دار الجميل، بيروت؛ لبنان؛ طبعة الأولى 1998 ص 276 .

² صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 2003 ص 275.

• ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة في النفط أكثر من أي مصدر طاقي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

• تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.

ب- **النفط مادة أولية أساسية في الصناعة:** ما يميز النفط كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيمياوية.

ج- **النفط مصدر للإيرادات المالية:** تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني وفي التراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية وليس في شكله الأولي.

د- **النفط أهم سلعة في تبادل تجاري:** يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها.

هـ- **دور النفط في تنشيط الأسواق المالية:** توجد بورصات بترولية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود البترولية مما يساهم في تنشيط الأسواق المالي.

2- الأهمية الاجتماعية للنفط

تكمن الأهمية الاجتماعية للنفط فيما يلي:¹

1- **النفط وقطاع المواصلات:** يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع.

2- **دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة:** ن ظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة فانها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات.

¹ المرجع نفسه، ص 276.

3- الأهمية السياسية للنفط

وتتمثل الأهمية السياسية للنفط في: ¹

أ- **النفط والاستقرار السياسي:** يؤدي النفط دورا هاما في صنع القرار السياسي ويشار إليه على أنه أساس قيام الحروب أو السلام في العالم، وذلك لأن توزيع النفط في العالم غير متكافئ، حيث لا يتوفر في الدول الصناعية جميعها، كما تعد منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق به.

ب- **النفط كسلاح ضغط:** لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للنفط في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي كما استعملته المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت قيود اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

4- الأهمية العسكرية للنفط

الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5% من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، ويعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، كما أن من أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط.²

المطلب الثالث: أنواع النفط ومنتجاته

بعدما تعرفنا على مفهوم النفط، تاريخه ونشأته، نأتي الآن إلى محاولة التعرف على مختلف أنواع النفط ومنتجاته.

اولا: أنواع النفط ومنتجاته:

النفط الخام الموجود في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم. فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية أو بالكثافة أو باللزوجة أو بحسب احتوائه على المادة الكبريتية.

¹ المرجع نفسه، ص 277.

² محمد طاقة، مأزق العولمة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط الأولى، 2007، ص 75.

1- أنواع النفط:

يتباين النفط ويختلف في نوعه من بلد إلى آخر، وأحيانا في نفس الحقل يتواجد عدة أنواع وعلى العموم يمكن التمييز بين الأنواع التالية من البترول كالاتي¹:

أ- **نفط برا فيني**: هو النفط الذي يحتوي نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية البارافنية.

ب- **نفط إسفلتي (نافتن)**: وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافثينية أو المواد الاسفيلتية (العطرية، الاوروماتية).

ج- **حسب درجة الكثافة النوعية**: ويقال أن هذا النفط هو نفط خفيف أو ثقيل أو متوسط.

د- **حسب نسبة المادة الكبريتية**: وهنا يتم التمييز بين النفط الحلو أو المر.

وهذا الاختلاف في أنواع المادة النفطية ينجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي النفطي ومن أبرز هذه التأثيرات ما يلي:

- التأثير على قيمة وسعر النفط؛

- التأثير على الكلفة الإنتاجية للنفط؛

- التأثير على العرض النفطي من خلال تقدير مقدار ونسبة المنتجات النفطية التي يمكن الحصول عليها من كل نوع نفطي؛

- التأثير على طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية.

2- منتجات النفط: فالنفط الخام يتضمن ويستخلص منه العديد من المنتجات النفطية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها. فمنها المنتجات النفطية الرئيسية أو الثانوية أو منها الخفيفة أو الثقيلة أو المتوسطة. ويمكن سرد هذه المنتجات النفطية بحسب قيمتها كالاتي²:

¹ محمد أحمد الدويري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص14 .

² أمينة مخلفي، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية -حالة مجمع بركين، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية . جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، سنة 2004-2005، ص10.

أ-المنتجات الخفيفة: ب-المنتجات المتوسطة: ج-المنتجات الثقيلة:

1-الغاز الطبيعي	1-زيت الغاز	1-زيت الوقود
2-بنزين الطائرات	2-زيت الديزل	2-الاسفلت
3-بنزين السيارات	3-زيت التشحيم	3-الشمع

المبحث الثاني: الأسواق العالمية النفطية

تختلف السوق النفطية العالمية كل الاختلاف عن أسواق السلع والمواد الأخرى من حيث المتغيرات، إذ تتحكم فيها متغيرات كثيرة وعديدة ومن هنا يمكننا التطرق لمفهوم السوق النفطية العالمية وخصائصها.

المطلب الأول: تعريف سوق النفط العالمية وأنواعه

أولاً: تعريف سوق النفط العالمية

✓ هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق هنا عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية الكبرى.¹

✓ السوق النفطية هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادل.²

1-تعريف السعر النفطي: السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى، معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود.³

¹ سارة حسين منيمة، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992، ص 3.

² مطالس عبد القادر، أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011-2012 جامعة الجزائر، ص87.

³ قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة لشلف، 2009، ص62.

2-أنواع أسعار النفط: عند تناول أسعار النفط الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار النفط، وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية، حيث كل مصطلح سعري نفطي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، ومن أبرز هذه الأنواع هي¹:

أ- **السعر المعلن**: يقصد بسعر النفط المعلن رسمياً من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- **السعر المتحقق**: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، و السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات عملت الشركات النفطية الأجنبية المستقلة و بعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة أوبك،أوابك أو الدول الأجنبية الأخرى.

ج- **سعر الإشارة**: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين. إن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965.

د- **سعر الكلفة الضريبية**: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، و هو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة.

هـ- **السعر الفوري أو الآني**: هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنياً أو فوراً في السوق النفطية الحرة، و هذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقدياً في السوق الحرة للبتروال المتبادل بين الأطراف العارضة و المشتري و بصورة أنية.

¹ نفس المرجع ص63.

ثانياً: أنواع الأسواق النفطية

إن التطور الذي عرفته الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، أدى إلى ظهور تطورات وتعقيدات في طرق تسويق النفط الخام مما أنتج سوقين مختلفين هما الأسواق الفورية والأسواق الآجلة.

1- الأسواق الفورية: إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين، حيث تتواجد فيه براميل النفط في انتظار المشتري، ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو عدة منتجات وفي حالة إذ لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام العقد فإن قرب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال، وهذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة.

إن المناطق التي تطورت فيها الأسواق الفورية ليست بكثيرة فهي تمتاز بالخصائص التالية:

- تعامل نفطي مكثف؛

- إضافة إلى المنتجين المستهلكين ينشط نوعان من المتعاملين هم التجار والسماسرة اللذان يساهمان في سيولة السوق. تتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في (أوروبا) (لندن) (الولايات المتحدة الأمريكية) (نيويورك)، (آسيا) (سنغافورة) أما الخامات المرجعية فهي البرنت في أوروبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة ودبي في آسيا، وتستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقاً لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية؛

- إن متعاملي السوق الفورية للنفط الخام هم المكررون والمنتجون أما المنتجات التامة الصنع فإن المشترون هم التجار أو كبار المستهلكين، أما البائعون فهم المكررون؛

- يرتبط التوازن العام لأسعار الخام والمنتجات النفطية في هذه السوق بالوضع المحلي للعرض والطلب، إلا أنه يمكن لمنتج معين أن يتجاوز فيه فارق السعر بين سوقين تكلفة النقل من سوق لآخر، وفي هذه الحالة فإن مجموعة من التنظيمات سوف تستفيد من هذا الفارق وذلك بإعادة البيع في السوق المربحة شحنات اشترت من سوق متدهورة، هذا من جهة، تساهم في إشاعة تقلبات سوق على سوق أخرى وكذا الإبقاء على مختلف الأسعار الدولية في مستويات متقاربة من جهة أخرى؛

- أما فيما يخص التعاملات فهي تتشابه من سوق لأخرى فالمشتري الذي يريد شحنة من الخام متوفرة في شهر، يتصل بمختلف المنتجين المعتادين العمل في المنطقة، وتتم المفاوضات بواسطة الهاتف ثم يتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في إطار الاتفاقيات العامة ما بين المتعاملين، يتم الدفع غالباً 30 يوماً بعد عملية الشحن بينما نقل الأجل بالنسبة للمنتجات النفطية.

2- الأسواق الآجلة:

نظرا لخطورة التقلبات الكبيرة في سعر النفط، و من أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون النفطيين سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، و هو ما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة، و تتعدد وظائف هذه الأسواق حيث توفر الحماية من أخطار التذبذبات في الأسعار، التسيير الحسن للمخزون، استمرار المبادلات في كل وقت يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تصريف منتجاتهم بأسعار السوق المتعامل بها، تساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية و الكافية المتعلقة بالسلعة النفطية و بكل شفافية، و يوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق هي السوق النفطية المادية الآجلة و الأسواق النفطية المالية الآجلة.¹

المطلب الثاني: خصائص السوق النفطية العالمية

تتميز الأسواق النفطية بخصائص مهمة تتمثل في:²

أولاً: أنها سوق شفافة: أصبحت السوق النفطية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

ثانياً: أنها سوق أكثر تنافسية: حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء النفط أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.

ثالثاً: سوق غير مستقرة: يرجع عدم استقرار السوق النفطية إلى تنامي أهمية النفط في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج النفط ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعاً كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك آثاراً واضحة على الأسعار.

¹ قويدري قوشيح، نفس المرجع السابق ص56.

² سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص 180.

المطلب الثالث: العوامل المحددة لأسعار النفط في الأسواق العالمية

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط يعتبر في غاية الأهمية سواء بالنسبة للدول المنتجة والتي تعتمد في صادراتها على النفطية بنسبة كبيرة أو بالنسبة للدول المستهلكة وبالأخص الصناعة التي يعتمد اقتصادها على هذا المصدر الطاقوي الهام.

أولاً: مفهوم الطلب العالمي على النفط:

طلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدراً كبيراً من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها تؤثر في الطلب عليها وعلى النفط، فالطلب العالمي للنفط يخضع لحسابات استراتيجية لأنها تمثل عصب الحياة للعالم بأسره خلال المرحلة الراهنة، كما أنه مورد قابل للنضوب وإن العالم يحضر لإنتاج البدائل في المرحلة المقبلة.¹

ثانياً: مفهوم العرض العالمي على النفط:

العرض النفطي هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواء كانت هذه الكمية من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدود و عند فترة زمنية محددة، ويعتبر العرض النفطي أنه استجابة لما يطلبه المستهلكون عن الأسعار السائدة في السوق ويتمثل في كل النفط المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعداداً لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات النفطية، كما أن مرونة العرض النفطي ليفي المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب على العرض البترولي مواكبة تغيير الأسعار، وكل تغيير في الأسعار يؤدي إلى تغيير في العرض أقل منه، فالعرض يتصف بالديناميكية والذي أثبت أنه أكثر مرونة في الأجلين المتوسط والطويل مما كان يعتقد في بداية السبعينات.²

1-العوامل المؤثرة على العرض النفطي:

يتأثر العرض النفطي بعدة عوامل مختلفة ومتباينة تؤثر على عرض السلعة النفطية بالزيادة أو النقصان وأهم هذه العوامل هي:³

أ- **التكلفة الإنتاجية:** عند انخفاض مستوى التكلفة يتزايد حجم الإنتاج أي الكمية المعروضة منه عند مستوى نفطي معين وفي حالة ارتفاع التكلفة الإنتاجية فإنها تؤدي إلى التقليل من الكمية المنتجة وبالتالي حجم العرض النفطي وهذا عند سعر نفطي محدد

¹ بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010.2011، ص105.

² موري سمية، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009.2010، ص93.

³ المرجع نفسه، ص94 ص95.

ب- **الطلب النفطي:** إن الطلب النفطي يعتبر أهم محفزات العرض النفطي لأسباب متتابعة وباستمرار تشجع على زيادة إنتاج النفط لتلبية الطلب والعكس صحيح كما أن أي ارتفاع في الطلب العالمي على النفط يشجع المستثمرين على توجيه استثماراتهم نحو المجال النفطي.

ج- **السعر النفطي:** إن أي زيادة أو انخفاض في السعر النفط تعني الزيادة في المداخيل، ومن أجل تعظيم هذه المداخيل تقوم الدول النفطية بالرفع من حصصها لإنتاجية لتستوعب هذه الزيادة في السعر أما في حالة الانخفاض في السعر النفطي فإن استجابة العرض النفطي لهذا الانخفاض في السعر ليست بتلك السرعة والنسبة التي يعرفها في حالة ارتفاع الأسعار.

د- **سعر السلعة البديلة:** تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دور هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجود المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

هـ- **الحروب والأحداث السياسية:** كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض النفطي العالمي خلال الحروب و الأزمات السياسية الكبيرة خاصة في مناطق الإنتاج حيث شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات.

2- العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط:

الطلب النفطي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة، البعض منها يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا، سواء كان ذلك التأثير ايجابيا أي بالزيادة أو توسع الطلب، أو سلبيا بانخفاض وانكماش الطلب وهذه العوامل هي: ¹

أ- **متوسط دخل الفرد:** فهو يؤثر على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع معه حجم الاستهلاك من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة، ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية.

ب- **المناخ:** يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ.

ج- **معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي:** تعتبر الطاقة وخاصة النفط عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية وعملية التطور الاقتصادي والصناعي فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في

¹ داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2010، ص43.

استهلاك النفط، خاصة في ظل التطور التكنولوجي والميكانيكي الهائل، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلباً على الكميات المطلوبة من النفط، ومن المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط وهي علاقة طردية، ومنه فإن النمو الاقتصادي متغير أساسي في معادلة الطلب على النفط.

د- **سعر النفط الخام وأسعار المنتجات النفطية المكررة:** السعر من العوامل الأساسية في تأثيره على الطلب النفطي، وبصورة عامة إن انخفاض وتدني السعر يؤدي إلى زيادة الطلب والعكس، إلا أن مرونة الطلب السعرية للنفط في فترة الأجل القصير قليلة وذلك نظراً لأهمية النفط.

هـ- **سعر المواد الطاقوية البديلة:** كلما سجلت أسعار النفط تطورات جديدة في مستواها إلا ولجأت الدول الصناعية الكبرى إلى موارد بديلة في مقدمتها الغاز والفحم لتقليل الكمية من النفط والضغط على الأسعار بالانخفاض وبالأخص إذا بلغت مستويات تكلفة استخدام مادة طاقوية أخرى، ومن الممكن أن تتجه الدول الصناعية في المستقبل إلى الغاز الطبيعي، كمصدر رئيسي للطاقة لأنه يعتبر أحسن بديل للنفط نظراً لتواجده في مناطق متعددة من العالم وبكميات هائلة لكن هذا يبقى غير ممكن في الوقت الحال لأنه لا توجد تقنية وحيدة لنقل الغاز عن طريق الأنابيب وحسب التقديرات المستقبلية للوكالة الدولية للطاقة فإن الغاز الطبيعي والفحم سيصبحان مصدران رئيسيان للطاقة في المستقبل.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الفصل الأول الذي خصصناه ليكون كمدخل مفاهيمي حول النفط اتضح لنا بان النفط هو أحد أهم المصادر الطاقوية في العالم وهذا ما جعله سبب الصراعات الحاصلة فوق الكرة الأرضية.

وخصصنا أيضا في هذا الفصل تعريف النفط وخصائصه ومنتجاته، ودرسنا ففي هذا الفصل أيضا السوق النفطية والية تسعيره.

فالسوق النفطية مما تحتويه من متعاملين فيها من منظمات ودول منتجة وأخرى مستهلكة كالشركات العالمية جعل من أسعار النفط متميزة من منطقة إلى أخرى حسب عوامل منها الاقتصادية وجيو سياسية بالإضافة إلى العوامل المناخية والفنية جعلت أسعار النفط متذبذبة عبر الزمن بين الارتفاع ولانخفاض تتحكم في اقتصاديات الدول سواء كانت هذه الدول منتجة او مستهلكة للنفط.

وهذا ما يؤكد إن أسعار النفط تبقى غير ثابتة وتتحدد قيمتها حسب وضعية الاقتصاد العالمي الذي تمر بيه عناصر الفاعلة في السوق النفطية.

الفصل الثاني

منظمة الأوبك وسياساتها التسعيرية
للفترة 2000-2020

تمهيد:

منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك هي هيئة دولية تعتمد على صادراتها النفطية ؛ تملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة ما يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي المستخلص من النفط ؛ وقد جاء تأسيس منظمة الأوبك كرد فعل على التخفيضات للأسعار المعلنة للنفط لعام 1959 و 1960 الذي قامت به الشركات الاحتكارية دون استشارة الحكومات المنتجة للنفط ؛ وكان لها اثر واضح في تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث أنها تضم مجموعة مهمة جدا من الدول ذات الاقتصاد النفطي مما سمح لها بالتدخل وفرض آراءها في الساحة النفطية من خلال فرض أساليب وأسقف للتسعير .

ومن خلال ما سبق سيتم تقسيم الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: إطار عام حول منظمة الأوبك.

المبحث الثاني: السياسة التسعيرية للأوبك.

المبحث الأول: إطار عام حول منظمة الأوبك

خضعت صناعة النفط العالمية قبل تأسيس منظمة الأوبك لهيمنة شركات النفط الاحتكارية، إذ كانت القوة المسيطرة على تجارة النفط الدولية، والمحدد الرئيسي لسياسات الإنتاج والأسعار التي استهدفت تعظيم أرباح هذه الشركات وتحقيق أهداف الدول الصناعية الكبرى، في حين أن الدول المنتجة اقتصر دورها في الحصول على عائدات مالية زهيدة وجبايتها تتمثل أغلبها في الضرائب، وقد جاء تأسيس منظمة الأوبك رد فعل على التخفيضات للأسعار المعلنة للنفط لعام 1959 والعام 1960، الذي قامت به الشركات الاحتكارية، دون استشارة الحكومات المنتجة للنفط.

المطلب الأول: ماهية منظمة الأوبك

أولاً: نشأة وتعريف منظمة الأوبك

1- نشأة منظمة الأوبك

تم تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط يوم 14 سبتمبر 1960 م باجتماع عقد ببغداد بمبادرة من الدول الخمس (إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا)¹، وقد أنشئت كمؤسسة حكومية دائمة لها دستور دولي، إذ تم تسجيلها لدى سكرتيرية هيئة الأمم المتحدة بنيويورك في 06 نوفمبر 1962 م تحت الرقم (63-63) وذلك بموجب المادة (102) من ميثاق الأمم المتحدة(2)، وقد تم نقل مقرها سنة 1965 من سويسرا إلى العاصمة النمساوية فيينا.²

كما يشترط على أي دولة تريد الانضمام الى منظمة الاوبك موافقة ¾ من أعضائها بما فيه الدول المؤسسة للمنظمة ومعارضة أي دولة منهم تحول دون انضمام العضو الجديد من خلال الحصول على موافقة للانضمام على تحقيق نفس أهداف الدول الأعضاء، ولهذا توالى إنضمام الدول إلى منظمة الأوبك على النحو التالي:

في جانفي 1961 إنضمت قطر للمنظمة، وفي جوان 1962 إنضمت إندونيسيا وليبيا، في نوفمبر 1967 م إنضمت أبو ظبي، في جويلية 1969 م إنضمت الجزائر، في جويلية 1971 م إنضمت نيجيريا، في نوفمبر 1973 إنضمت الإكوادور، في مارس 1974 م إنضمت الإمارات العربية المتحدة، في نوفمبر 1975 إنضمت الغابون.

¹ Bassam Fattouh, Lavan Mabadeva, « OPEC: what difference has it Made? », Oxford institute fo energy studies, January 2013, p 14.

² أحمد طاشكندي، الإستراتيجية النفطية السعودية، مجلة الباحث، العدد2؛ 1982؛ ص51 .

وبذلك اكتملت العضوية عند ثلاثة عشر عضواً، إلا أنها تراجعت في التسعينات إلى إحدى عشر عضواً بانسحاب الإكوادور في عام 1992، وأعدت انضمامها في عام 2007، وتم خروج الجابون في سنة 1996 م وانسحاب إندونيسيا في ماي 2008 بسبب عدم تحملهم نصيباً متساوياً في موازنة المنظمة مع باقي الأعضاء.¹

وتجدر الإشارة إلى أنه في كثير من الأحيان ما يتم الخلط بين مصطلحي الأوبك والأوبك، ويعتقد بأنهما مترادفان وبأنهما إسميين لمنظمة واحدة، وهذا الاعتقاد خاطئ على اعتبار أن منظمة الأوبك هي منظمة تأسست بموجب الاتفاقية التي أبرمت في جانفي 1968 بين السعودية، الكويت وليبيا واتخذت الكويت مقراً لها، انضم إلى عضويتها سنة 1970 م كل من الإمارات، قطر، البحرين والجزائر أما في عام 1972 انضمت إليها مصر، سوريا والعراق كما يمكن لأي دولة عربية مصدرة للبتروال الانضمام لعضويتها شريطة أن يكون البتروال مصدراً هاماً لدخلها الوطني.²

2-تعريف منظمة الأوبك:

منظمة الدول المصدرة للنفط بالإنجليزية (Organization of the Petroleum Exporting Countries) وتختصر: أوبك بالإنجليزية (OPEC)، هي منظمة عالمية تضم إحدى عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتماداً كبيراً لتحقيق مدخولها. ويختصر اسمها إلى منظمة الأوبك ويعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمية. تملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة 40% من الناتج العالمي و70% من الاحتياطي العالمي للنفط. تأسست في بغداد عام 1960، وكانت تضم كلا من السعودية، وإيران، والعراق، والكويت وفنزويلا، ومقرها في فيينا.

يوجد للمنظمة الآن إحدى عشرة دولة عضواً. حسب القائمة أدناه بتاريخ انتسابهم. تجدر الملاحظة أنه بالرغم من أن اللغة الرسمية لأغلبية الدول 6 من دول الأوبك الأعضاء هي العربية، إلا أن اللغة الرسمية للأوبك هي الإنجليزية. يوجد فقط بلد عضو واحد نيجيريا (له اللغة الإنجليزية كلغة رسمية. وتم إضافة 9 دول أخرى للبلدان الخمسة المؤسسة³).

¹ Jamala Khusan Janava, « OPEC benefit for the member countries », Vol 2 N° 1, April 2011, p 14.

² مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البتروال على الإقتصاد العربي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية علوم الإقتصاد والتسيير، 2005، ص13.

³ الموسوعة الحرة ويكيبيديا؛ <https://ar.wikipedia.org/wiki/أوبك> في 21.09.2020 ؛ الساعة 20: 15.

ثانياً: خصائص واهداف منظمة الأوبك

1- خصائص منظمة الأوبك:

تتمحور خصائص منظمة الأوبك في النقاط التالية:¹

- منظمة على صعيد الحكومات لدول شديدة الاعتماد على صادرات النفط في تمويل التنمية؛
- قصر حق العضوية عملياً على الدول النامية؛
- أظهرت ككيان سياسي بحيث تتخذ القرارات على مستوى الوزراء والدبلوماسيين وتتطلب إجماعاً مع وجوب موافقة جميع الحكومات؛
- تبادل الدول الأعضاء في البيئة الاقتصادية ومستوى النمو وحجم السكان القدرات التمويلية الاستيعابية للاستثمار ومدى ارتباطها بالسياسات الدولية؛
- تعتبر الأمور السياسية رسمياً خارج نطاق المنظمة.

2- أهداف منظمة الأوبك:

- تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين؛
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية، التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، والتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط؛
- تحقيق عائد عادل في إستثمارات العاملين في الصناعة النفطية؛
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة؛
- ولهذا كانت أهم الدوافع التي شجعت على إنشاء الأوبك رغبة الدول المنتجة والمصدرة للنفط في إحداث تغيير عادل في القوى الاحتكارية لإنتاج النفط والتي عملت على تجاهل مصالحها، وهذا بإيجاد جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض مع القوى الاحتكارية والمتمثلة أساساً في الشركات العالمية للنفط.
- ولكن قدرة الدول أعضاء منظمة الأوبك، عند المساومة بالصورة التي تكفل نجاح مثل هذه المفاوضات، واجهت في بادئ الأمر عدة مشاكل منها:

¹ سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

- تحكم الشركات النفطية العالمية بصورة محكمة ومتكاملة رأسيا وأفقيا على الصناعة النفطية؛
- تزايد دخول منتجين جدد إلى صناعة النفط، وتنافس الشركات الجديدة (المستقلة) مع الشركات العالمية.
- تزايد عدد مشتري النفط في العالم خاصة في شرق آسيا؛
- ارتباط الدول المنتجة مع الشركات العالمية بعقود طويلة الأجل الخاصة في إنتاج النفط؛
- انخفاض مستوى الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لإنتاج النفط، وغياب الشركات الوطنية في الدول المنتجة إلا أن هذه العوائق والمشاكل، لم تمنع منظمة الأوبك من تحقيق أهدافها المسطرة السالفة الذكر.
- ومع تطور دور المنظمة في تحريك الاقتصاد العالمي عملت على تثبيت دورها وتحديد بعض الأهداف التي رأتها ضرورية لتضمن استمرارية:
- المشاركة في عقود الامتياز القائمة وتحسين شروطها؛
- استغلال الدول المنتجة لمصالحها النفطية كلما أمكنها ذلك؛
- إسقاط نفقات التسويق ورفع معدل الضريبة على الدخل، وإيجاد الطريق للتعويض عن الآثار السيئة التي يتعرض لها الدخل الحقيقي للبرميل نتيجة التطورات النقدية العالمية اتجاه معدلات التضخم؛
- المحافظة على الثروة النفطية بواسطة تقنية الإنتاج؛
- التعاون مع باقي دول العالم بغرض إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد يؤسس على مبادئ أكثر عدلا، مما يحقق الرفاهية لكل شعوب العالم.

ثالثا: هيكل منظمة الأوبك وأهم إنجازاته

1- الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك: ويتكون من: ¹

أ-المؤتمر الوزاري: يعتبر السلطة العليا لمنظمة الأوبك ويعمل وفق مبادئ وأسس الإجماع وهو مسئول عن وضع وصياغة السياسة العامة لهايجمع المجلس الوزاري مرتين سنويا في مقر المنظمة الدائم من أجل التنسيق وتوحيد السياسات النفطية، أما لجنة المراقبة الوزارية والتي أنشأت سنة 1993 فمهمتها مراقبة الحصص الإنتاجية وصادرات الدول الأعضاء، حيث تتألف من ثلاث وزراء والأمين العام،ويمكن أن يعقد دورات استثنائية بحضور ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء، وتتخذ القرارات بالإجماع ولا تصبح نافذة إلا بعد

¹ مشدن وهيبه؛ أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي؛ رسالة ماجستير، جامعة الجزائر. سنة 2005 م. ص.53.

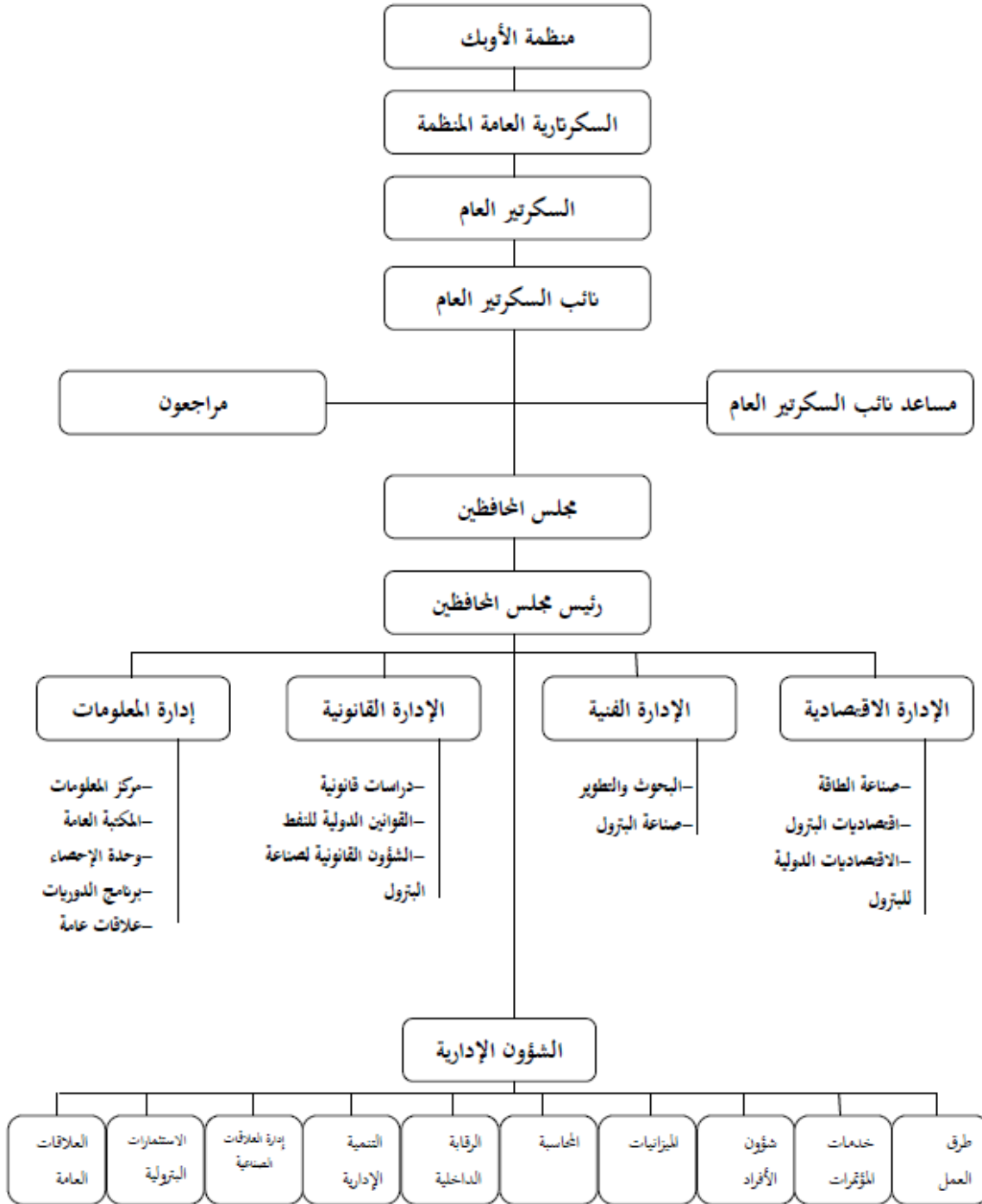
مرور ثلاثين يوماً من تاريخ الاجتماع، وينتخب المؤتمر رئيساً يبقى إلى حين انعقاد الدورة الجديدة ومن مهمات المؤتمر أيضاً إقرار السياسة العامة للمنظمة والإشراف على تنفيذها، وإقرار الميزانية وتعيين السكرتير العام للمنظمة ونائبه.

ب- مجلس المحافظين: يتألف من ممثل من كل بلد عضو بموافقة المؤتمر، وتستمر هذه العضوية لمدة سنتين، ويعقد المجلس اجتماعين عاديين سنوياً، ويمكن أن يعقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة بطلب من رئيس المجلس والسكرتير العام أو بطلب من ثلثي مجموع المحافظين، ويشرف المجلس على توجيه الإدارة وتنفيذ مقررات المؤتمر ورفع التوصيات إلى المؤتمر (كل ضمن اختصاصه) واتخاذ القرارات.

ج- الأمانة العامة: أنشأت سنة 1961 وهي مسؤولة عن تنفيذ أنشطة المنظمة وتعمل وفق تعليمات مجلس المحافظين، وتتألف من الأمين العام، نائب المدير العام، قسم الأبحاث، دائرة شؤون الموظفين والأعمال الإدارية، الدائرة الإعلامية، مكتب الأمين العام، وحدة الشؤون القانونية، جدير بالذكر أن الأوبك بادرت سنة 1976 إلى إنشاء صندوق (أوبك) للتنمية الدولية من أجل تقديم المساعدات للدول النامية.

ويمكن تلخيص الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك في شكل الموالي:

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك



المصدر: فريد النجار: إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة، قراءات استراتيجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 21

2- أهم إنجازات منظمة الأوبك:

تمثلت أهم إنجازات منظمة الأوبك في القرن الحادي والعشرين في ما يلي:

أ- توجيه الشركات العالمية لمراعاة مصالح الدول المنتجة:

نتيجة لتجاهل الشركات العالمية لمصالح الدول المنتجة فإن سياستها التسعيرية خدمت مصالحها الخاصة ومصالح الدول التي تتبعها ومصالح الدول المستهلكة. ولهذا فإن ظروف سوق النفط في بداية الستينيات شجعت الشركات العالمية على الاستمرار في تخفيض الأسعار المعلنة (والتي كانت أساس حساب الإتاوة وضرائب الدخل الدول المنتجة).¹

ومن أهم هذه الظروف تزايد دخول الشركات المنتجة المستقلة باتفاقيات استثمارية مختلفة. حيث تم حساب الإتاوة وضرائب الدخل وفقا للأسعار السوقية وليست المعلنة، مما أدى إلى اتجاه هذه الشركات الجديدة لإعطاء خصومات سعرية، بهدف زيادة حصتها في السوق وتقليص ما تدفعه من إتاوة وضرائب الدخل وبالتالي فإن رغبة الشركات النفطية الاحتكارية الحفاظ على مركزها في الأسواق العالمية، حفزها في تخفيض الأسعار المعلنة دون مراعاة لما سيحدثه ذلك من تخفيض إيرادات الدول المنتجة. ولكن قرار الدول المصدرة بعدم السماح بتخفيض الأسعار بصورة فردية من جانب الشركات الوطنية أوقف الانخفاض المستمر في الأسعار المعلنة، كما أنه تم توحيد طرق احتساب الإتاوة، الضرائب، الدخل وإعادة تنسيق الإتاوة.

ب- إلغاء مسموحات التسويق:

أخذت الشركات النفطية مسموحات بحوالي 4 , 5 سنوات عن كل برميل مقابل تسويقها. وفي سنة 1968م، اتفقت أوبك مع هذه الشركات على إلغاء هذه المسموحات، مما أدى إلى زيادة إيرادات الدول المنتجة من برميل النفط.

ج- اكتساب الخبرة الفنية والإدارية:

نتيجة تزايد دور الأوبك في صناعة القرارات والسياسات الإنتاجية والتسعيرية، فقد اكتسب أعضائها خبرات متزايدة في مجال النفط. وقد نتج عن ذلك نجاح الأوبك في جمع ونشر المعلومات والإحصائيات النفطية وإعداد الدراسات التي يفترض فيها أن تكون أكثر دقة في التعبير عن مصالح الدول الأعضاء.²

المطلب الثاني: انتاج واحتياطات منظمة الأوبك

أولاً: سلة خامات منظمة الأوبك

إن استمرار فائض العرض النفطي من أطراف خارج أوبك بصورة خاصة وكذلك بعض بلدان أوبك، مما أدى إلى ضغوط مستمرة على انخفاض الأسعار النفطية في السوق الفورية.

¹ امينة مخلفي، مرجع سابق، ص 112 و 113.

² فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق ص 38.

وكذلك أسعار أوبك مما جعل أوبك تقرر في عام 1987 الاستناد على تغير أسعار سلسلة من الأنواع النفطية في السوق الفورية. واعتماد متوسط السعر لتلك الأنواع السعيرية كسعر إشارة لتحديد سعر نفط منظمة أوبك أو ما يسمى بسعر الإشارة لسلسلة نفط أوبك.

وهذه الأنواع النفطية المختارة عددها اثني عشر منها ستة لأعضاء منظمة أوبك والسابع من خارجها للمكسيك وهي:¹

-مزيح النفط الصحراوي الجزائري Algeria's Saharan Blend

-نفط الميناس الأندونوسي Indonesia's Minas

-نفط بوني النيجيري الخفيف Nigeria's Bonny Ligh

-النفط العربي الخفيف Saudi Arabia's Light

-نفط تيجوانا الفنزويلي Venezuela Tiguana

-نفط أستيموي المكسيكي Mexico Isthimus

-نفط دبي Duabi

خام صحاري الجزائر، ميناس الاندونيسي، الإيراني الثقيل، والبصرة العراقي، وخام التصدير الكويتي، وخام السدر الليبي وخام بوني النيجيري، والخام البحري القطري، والخام العربي الخفيف السعودي، خام مريان الإماراتي والخام الفنزويلي الخفيف وجيراسول الأنغولي.

ثانيا: الاحتياطات النفطية لمنظمة الأوبك

يوضح الجدول التالي الاحتياط النفطية لدول الأوبك بالترتيب حسب الاحتياطي بمليار برميل ونسبة استحواذ كل دولة:

¹ محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، الجزائر، ص444.

الجدول رقم(1): الاحتياط النفطي لدول الأوبك

السنوات	الدولة	احتياطي النفط	النسبة
01	فنزويلا	302.40	24.9%
02	السعودية العربية	266.30	21.9%
03	إيران	155.60	12.8%
04	العراق	147.22	12.1%
05	الكويت	101.5	8.4%
06	الإمارات العربية المتحدة	97.80	8.1%
07	ليبيا	48.36	4.0%
08	نيجيريا	37.45	3.1%
09	قطر	25.24	2.1%
10	الجزائر	12.20	1.0%
11	انغولا	8.38	0.7%
12	الاكوادور	8.27	0.7%
13	الغابون	2.00	0.2%
14	غينيا الاستوائية	1.10	0.1%

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية أوبك، 2018ص.26

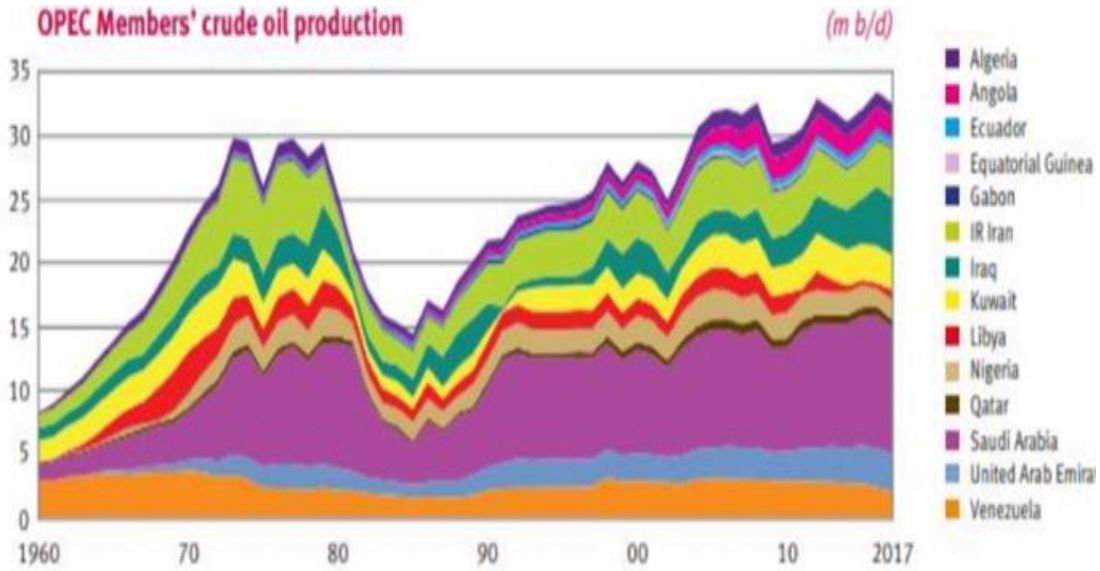
من خلال الجدول نلاحظ ان فنزويلا تحتوي على أكبر احتياطي نفطي من دول الأوبك بنسبة تفوق 24% وتليها السعودية بنسبة 21.9% وبعدها تأتي كل من إيران العراق والكويت بنسب متقاربا تتراوح ما بين 8% و12% وبنسبة اقل تأتي كل من ليبيا ونيجيريا وقطر والجزائر بنسبة لا تفوق 4% وفي المراتب الأخيرة نجد كل من انغولا والاكوادور والغابون وغينيا الاستوائية بنسب لا تفوق 1%.

ثالثا: إنتاج الأوبك العالمي

كانت الأوبك تنتج نحو 52 من الإنتاج العالمي عام 1975 ثم تراجعت نسبة إنتاجها إلى نحو 45 من مجموع الإنتاج العالمي عام 1980 بعد محاولة دول منتجة من خارج الأوبك كالولايات المتحدة ودول بحر الشمال إلى زيادة إنتاجها من أجل الضغط على الأوبك التي أخذت ترفع أسعار نفطها بشكل كبير منذ عام 1974 ؛ ولكن بعد عام 1980 ومع بداية الحرب العراقية الإيرانية تراجعت أسعار النفط إذ أخذت أوبك تخفض حصص الإنتاج لتمنع انهيار الأسعار ولذلك تراجعت نسبة مساهمتها من الإنتاج العالمي إلى 29 و 36 و 37 للأعوام 1985 و 1990 و 1995 على التوالي ؛ ثم ارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 37.41 و 37.42 من الإنتاج العالمي عامي 2000 و 2005 على التوالي إذ بلغ إنتاجها لهذين العامين نحو 27.6 و 30.7 مليون برميل يوميا على التوالي ومن المتوقع أن تكون نسبة مساهمتها في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين إلى نحو 50 من الإنتاج العالمي.¹

والشكل الموالي يوضح تطور انتاج النفط لدول منظمة الأوبك:

الشكل رقم(02): تطور انتاج النفط في دول الأوبك منذ تأسيسها



المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، 2018 ص 211.

¹- www.opec.org; OPEC: Annual Report statistical;2006;P164.

نلاحظ من خلال الشكل تطور دول الأوبك منذ تأسيسها على أنها في تطور مستمر؛ حيث نلاحظ ان السعودية والجزائر وإيران يحتلان المراتب الأولى في الحصص السوقية لمنظمة الأوبك تليها كل من الإمارات؛ الكويت وقطر ونيجيريا حيث هذا تطور يفيد هذه الدول بصفة عامة ويفيد منظمة الأوبك بصفة خاصة من أجل كسب أكبر حصة سوقية في سوق النفط الدولية.

المبحث الثاني: السياسة التسعيرية للأوبك من سنة 2000 الى 2020

سيتم من خلال هذا المبحث تناول السياسة التسعيرية وأهم القرارات المتخذة من طرف منظمة الاوبك للفترة ما بين 2000 الى غاية 2020.

المطلب الأول: السياسة التسعيرية للأوبك من سنة 2000 الى 2006

يعد العرض والطلب من أهم محددات سعر النفط إلى أن منظمة الأوبك أكدت بأن هناك اعتبارات أخرى تتعلق بسقف الإنتاج أو حصة الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص لا تقل أهمية، آخذين في الحسبان أثر ذلك على الاقتصاد العالمي وانعكاسه على مستوى الطلب.

تعتبر الدول النفطية خاصة الدول الأعضاء في منظمة الأوبك من اشد الأطراف تأثرا بما يجري في سوق النفط لارتباط عملية تمويلها الاقتصادي والاجتماعي بالدخل النفطي؛ لذلك بادرت بأخذ زمام الأمور لإعادة التوازن لأسواق النفط.

فقد انتقل اهتماما في عام 2000 إلى مدى كفاية الطاقة الإنتاجية لتلبية الزيادة في الطلب على النفط حيث قامت الدول الإنتاجية بزيادة إنتاجها أربع مرات بلغ مجموعها ما يقارب 4 مليون برميل يوميا سعيا لتهدئة السوق والتخفيف من حجم المضاربة التي سيطرت على الأسواق المستقبلية.

والجدول الموالي يلخص العرض والطلب العالمي في الفترة 2000-2006:

جدول رقم (02): العرض والطلب العالمي على النفط للفترة 2000-2006

مصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الشهرية لمنظمة الأوبك

السنة	الطلب العالمي (مليون برميل)	العرض العالمي (مليون برميل)	العرض العالمي خارج سلة الأوبك (مليون برميل)	النفط الخام من الأوبك (مليون برميل)	الفائض (مليون برميل)	متوسط العالمي لسعر النفط بالدولار	سعر سلة الأوبك بالدولار
2000	75,8	76,9	49,0	27,9	1,1	28.23	27.6
2001	76,4	77,3	50,1	27,2	0,9	24.35	23.1
2002	77,0	76,7	51.4	25,3	(0.3)	24.93	24
2003	79,5	79,3	52.3	27,0	(0.2)	28.9	28.8
2004	82,1	83,0	53,9	29,1	0.8	37.73	36
2005	84.1	84,2	53,0	31,1	0.1	53.39	50.6
2006	85,2	84,4	53,7	30,9	(0.8)	64.29	94.08

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن السوق النفط شهدت نقلات نوعية في أسعار النفط حيث كان الطلب العالمي يقدر ب 75.8 والعرض العالمي ب 76.8 وقدرة أسعار النفط لعام 2000 حوالي 28.23 دولار للبرميل الواحد، وكان سعر سلة الأوبك 27.6 دولار للبرميل حيث قامت منظمة الأوبك بزيادة كمية الإنتاج ورفع سعر النفط الذي كان منخفض سنة 1999 (17.5 دولار للبرميل) ومن خلال الزيادة التي كانت في

كمية الإنتاج ورفع سعر النفط كانت هناك حالة استقرار في سوق النفط العالمي وتراجع مناخ المواجهة بين المنتجين والمستهلكين.

ونلاحظ أيضا في عام 2001 كان هناك ارتفاع في الطلب والعرض العالميين 76.4 و77.3 على التوالي حيث انخفضت أسعار النفط إلى حوالي 24.35 دولار للبرميل الواحد وانخفاض سعر سلة الأوبك إلى 23.1 دولار للبرميل وشهد هذا العام ارتفاع طفيف في الإنتاج العالمي حيث قدرة نسبة إنتاج الأوبك 35.18% من حجم الإنتاج العالمي وعليه قامت منظمة الأوبك بتخفيض الإنتاج بما مجموعه 3.5 مليون برميل في اليوم ، في محاولة لتحقيق الاستقرار في سوق النفط ،التي تعرضت بعد ذلك للاضطراب بسبب أحداث 11 سبتمبر في و.م ا من اجل الحد من تراجع أسعار النفط.¹

اما فيما يخص عام 2002 ارتفاع في الطلب العالمي للنفط وانخفاض في العرض العالمي 77.0 و76.7 على التوالي وكان هناك ارتفاع طفيف في السعر العالمي للنفط يقدر ب 0.58 حيث قدر سعر البترول في هذا العام ب 24.93 للبرميل الواحد وكان هناك أيضا ارتفاع في سعر سلة الأوبك إلى 24 دولار للبرميل وعليه خفضت منظمة الأوبك الإنتاج إلى 1.5 مليون برميل يوميا وعليه انخفضت نسبة إنتاج الأوبك إلى 33% من حجم انتاج العالمي حيث قررت منظمة الأوبك في منتصف نوفمبر على خفض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل في اليوم. ولكن فقط إذا استجابت الدول غير الأعضاء في أوبك بالتزام بخفض إجمالي عشرة في المائة من هذا الرقم. عندما قدمت الدول غير الأعضاء في أوبك هذا الالتزام أخيرا، بقيمة 462 ألف برميل في اليوم، ونتيجة لذلك كان هناك ارتفاع في سعر سلة الأوبك ضمن النطاق السعري (28-32 دولار للبرميل).

وقد شهد أيضا عام 2003 ارتفاع في حجم الطلب و العرض العالميين إلى 79.5 و 79.3 على التوالي أما فيما يخص سعر العالمي للنفط فقد ارتفع إلى 28.9 دولار للبرميل وسعر سلة الأوبك فقد ارتفع إلى 28.8 دولار وشهد هذا العام ارتفاع في الانتاج العالمي كما ارتفعت نسبة انتاج الاوبك بشكل طفيف (34% من حجم انتاج العالمي) ومن ضمن الإجراءات التي قامت بها منظمة الأوبك الزيادة في الإنتاج بـ 1.5 مليون برميل يوميا بسبب انخفاض حصة العراق في إنتاج النفط و هذا راجع إلى الحرب عليها في 2003 ومن خلال هذا الأخير كان هناك استقرار في سوق النفط العالمي.²

¹ - www.opec.org; OPEC: Press release 2000 le 30-08-2020 à 20: 30.

² - www.opec.org; OPEC: Press release 2002-2003 le 22-07-2020 à 14: 23.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الفترة الممتدة بين عام 2004 الى 2006 كان هناك ارتفاع مستمر في حجم الطلب والعرض العالميين بحيث قدر حجم الطلب 82.1 في 2004 و85.2 في عام 2006 وفي المقابل كان حجم العرض 83.0 في عام 2004 و84.4 في عام 2006.

وكذلك بالنسبة لسعر العالمي للنفط و سعر سلة الأوبك شهدت ارتفاع مستمر بحيث كان السعر العالمي للنفط 37.73 سنة 2004 و 64.29 في سنة 2006 و سعر سلة الأوبك 36 دولار للبرميل سنة 2004 و94.08 في سنة 2006 وشهدت هذه السنوات ارتفاع في حجم الانتاج قدر بحوالي 1.4 مليون برميل كما ارتفعت نسبة انتاج الاوبك من 35 % في 2004 الى حوالي 37 % في 2006 ونتيجة لارتفاع المستمر الأسعار النفط و حجم الطلب قامت منظمة الأوبك بالزيادة في إمدادات النفط بسبب توقف هذه الإمدادات من خارج الأوبك وهذا بعد القرارات المتخذ من طرف منظمة الأوبك في هذه الفترة وتمثلت في:

قررت الأوبك يوم 10 فيفري 2004 الإبقاء على سقف الإنتاج باستثناء العراق بمعدل 24.5 مليون برميل يوميا وأستمر هذا الإنتاج وفق هذا المعدل إلى غاية شهر مارس، وقد تم اتخاذ هذا القرار في الاجتماع الذي عقده مؤتمر المنظمة بالجزائر العاصمة، حيث استعرض المؤتمر تطورات السوق والتوقعات وأشار إلى أنه وبالرغم من زيادة الطلب في عام 2003 إلا أنه على الأوبك التأكد من أن السوق مازالت تتلقى إمدادات جيدة من إنتاجها، بهدف الحفاظ على الأسعار ضمن النطاق المستهدف من سلة أوبك المرجعية، وتحقيق لهذه الغاية ثم اتخاذ القرار.¹

قررت المنظمة يوم 3 جوان 2004 زيادة سقف الإنتاج للأوبك (باستثناء العراق) إلى 25.5 مليون برميل يوميا اعتبارا من 1 جويلية 2004 وإلى 26 مليون برميل يوميا اعتبارا من 1 أوت، 2004 وقد تم التوصل لهذا القرار نتيجة الاجتماع الذي عقده مؤتمر المنظمة في بيروت، حيث لاحظ المؤتمر أن الأسعار واصلت في التصاعد على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول الأعضاء لتلبية احتياجات السوق، وهذا بسبب النمو القوي للطلب في المنظمة الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي لم تكن متوقعة تماما، مما أدى إلى التخوف من إمكانية نقص المعروض .

وللعلم فإن دول الأوبك تنتج حوالي 28.5 مليون برميل في اليوم، باستثناء العراق الذي يقدر إنتاجه بـ 2 مليون برميل يوميا، يعني أن أوبك تنتج قرابة 30 مليون برميل في اليوم (26 مليون في إطار حصص

¹- www.opec.org; OPEC: Annual Report statistical, 2004, p 12

إنتاج الأوبك و2 مليون برميل من إنتاج العراق و2 مليون إضافيين خارج الحصص) ، فالأوبك كانت تنتج بطاقتها القصوى، ولم يعد هناك هامش واسع عند هذه الدول باستثناء دولة واحدة هي المملكة العربية السعودية، العضو الوحيد القادر على زيادة طاقته الإنتاجية، إذ تستطيع الرياض إنتاج 1.3 مليون برميل نفط إضافي يوميا.

ونتيجة لهذه الأسباب عقدت المنظمة اجتماعا في فينا يوم 15 سبتمبر 2004 واتخذت القرار المذكور أعلاه، غير أن الأسواق لم تشهد انخفاضا ملحوظا في الأسعار عقب قرار المنظمة.

قررت المنظمة يوم 15 سبتمبر 2004 زيادة إنتاجها من النفط بمليون برميل يوميا بداية من نوفمبر 2004 ليصل إنتاج المنظمة إلى 27 مليون برميل، وهذا في محاولة منها للحد من ارتفاع الأسعار التي تواصل ارتفاعها، وهو جعل الضغوط تتزايد على الأوبك من الوكالة الدولية للطاقة ومن البيت الأبيض الذي طالب المنظمة بالعمل على تثبيت الأسعار والتخفيف من توتر السوق الدولية محذرا من الانعكاسات الخطيرة على نمو الاقتصاد العالمي، وطالبت الدول الصناعية السبع الأوبك بزيادة إنتاجها من النفط كي تتخفف الأسعار التي ارتفعت ارتفاعا كبيرا والذي أصبح يهدد الرخاء العالمي، كما طالب وزراء المالية ومدراء البنوك المركزية في هذه الدول زيادة إنتاج النفط¹.

كما وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط في عام 2005 إلى 83.3 مليون برميل، أي بزيادة قدرها 1.5% مقارنة بسنة 2004 وصلت إمدادات الأوبك خلال نفس السنة إلى 84.23 مليون برميل يوميا، وقد ارتفع الطلب العالمي على النفط بنحو 2,02 مليون برميل يوميا مقابل في الربع الأول، حيث تراجع في الربع الثاني بنحو 1,21 مليون برميل يوميا وفي نفس السنة، تم عقد اجتماع في الكويت لمعالجة بعض التحديات التي تواجه سوق النفط الدولية وبذل جهود لتحديها، فكان قرار الأوبك في تقديم مليوني برميل يوميا من الطاقة للسوق بعد الحاجة المتزايدة بالإمدادات الناتجة عن الدمار الناجم عن الأعاصير في الأمريكيتين.²

اما في عام 2006 بلغت أسعار النفط مستوى غير مسبوق حيث تخطت 78 دولار للبرميل وهذا في شهر جويلية لتتخفف إلى 53.37 دولار للبرميل في أكتوبر من نفس السنة .

وكان وراء هذا الارتفاع مجموعة من الأسباب:

- التوترات والاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط؛

¹- www.opec.org ; OPEC: Press release 2004 le 24-07-2020 à 10: 37

²- www.opec.org; OPEC: Annual Report, 2005, p 110.

- أعمال العنف في نيجيريا؛

- توقف إنتاج شركة النفط البريطانية؛

- تعطل الإنتاج الروسي.

قررت المنظمة يوم 19 نوفمبر 2006 الحد من الإنتاج بـ 2,1 مليون برميل، والذي انتقل من 27,5 إلى 26.3 مليون برميل وجاء هذا القرار نتيجة الاجتماع التشاوري الذي عقد يوم 19 نوفمبر بفينا، والذي أعرب فيه رؤساء الدول الأعضاء عن قلقهم بخصوص الإمدادات التي كانت تتجاوز بكثير الطلب، كما أنهم لاحظوا في أساسيات العرض والطلب (العرض أكبر من الطلب) مما زرع في المستقبل من النفط الخام، الذي أدى إلى المضاربة في الأسواق مع الضغوط الكبيرة على أسعار النفط الخام.¹

ونظرا لهذه العوامل تم اتخاذ القرار المذكور سابقا، وهذا من أجل ضمان إمدادات كافية وإعطاء إشارة واضحة على التزام الأوبك بالحفاظ على استقرار السوق والحفاظ على الأسعار عند المستويات المقبولة لكل من المنتجين والمستهلكين.

¹le 24-07-2020 à 21: 09 - www.opec.org

المطلب الثاني: السياسة التسعيرية للأوبك من سنة 2007 الى 2013

الجدول التالي يلخص العرض والطلب للفترة 2007- 2013

جدول رقم (03): العرض والطلب العالمي على النفط للفترة 2007-2013

السنة	الطلب العالمي (مليون برميل)	العرض العالمي (مليون برميل)	العرض العالمي خارج سلة الأوبك (مليون برميل)	النفط الخام من الأوبك (مليون برميل)	الفائض (مليون برميل)	متوسط العالمي لسعر النفط بالدولار	سعر سلة الأوبك بالدولار
2007	86.6	84.6	54.5	30.2	(2.0)	71.12	69.07
2008	86.1	85.3	54.7	31.1	(3),0(96.99	94.45
2009	84.8	84.2	55.5	28.7	(0.6)	61.76	61.06
2010	87.2	86.6	57.0	29.2	(0.6)	79.04	77.45
2011	88.0	87.6	57.8	8,29	(0.4)	104.01	107.46
2012	89.0	89.6	58.4	2,31	0.6	105.01	109,45
2013	90.0	90.1	59.9	.230	0.1	104.08	105,87

مصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الشهرية لمنظمة الأوبك

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن السوق النفط شهدت نقلات نوعية في أسعار النفط حيث كان الطلب العالمي يقدر ب 86.6 والعرض العالمي ب84.6 و قدرة أسعار النفط لعام 2007 حوالي 71.12 دولار للبرميل الواحد ، و كان سعر سلة الأوبك 69.07 دولار للبرميل شهدت هذه السنة استقرار في كمية الإنتاج ، حيث قدرة نسبة إنتاج الأوبك ب 35.7 من حجم الإنتاج العالمي هذا من أجل ضمان إمدادات كافية وإعطاء إشارة واضحة على التزام الأوبك بالحفاظ على استقرار السوق والحفاظ على الأسعار عند المستويات المقبولة لكل من المنتجين والمستهلكين قررت الأوبك يوم 14 سبتمبر 2007 توسيع إنتاجها بخمسمائة ألف برميل يوميا وذلك اعتبارا من نوفمبر، 2007 وتم الاتفاق على هذا في الاجتماع الذي عقده مؤتمر المنظمة في أبوجا بجمهورية نيجيريا الاتحادية يوم 14 سبتمبر، أين تم استعراض توقعات السوق النفطية، بما في ذلك توقعات الطلب والعرض لعام 2007 ولأسيما الربعين الأول والثاني، فضلا عن توقعات سوق النفط في المدى المتوسط، وقد أشار المؤتمر إلى أساسيات السوق بشكل واضح وإلى أن هناك إمدادات كثيرة من النفط الخام، ومستويات المخزون مرتفعة، لهذا تم اتخاذ القرار المذكور أعلاه من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب. وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2007 شهدت استمرارا في ارتفاع الأسعار، كما سجل عام 2007 نموا اقتصاديا عالميا قويا جدا والذي يعود إلى جملة من العوامل نقسمها كما يلي: ¹

أ- **العوامل السياسية:** أسهمت العديد من العوامل السياسية في النمو الاقتصادي العالمي لسنتي، 2007 و2006 والمتمثلة في:

- تأزم العلاقات الإيرانية الغربية بسبب برنامج إيران النووي؛
- تردي الوضع الأمني في نيجيريا؛
- انسحاب شركات النفط الكبرى من فنزويلا.

ب- **العوامل الاقتصادية:** تتمثل العوامل الاقتصادية فيما يلي:

- استمرار زيادة الطلب العالمي على النفط وانخفاض نمو إنتاج دول خارج الأوبك؛
- استمرار انخفاض الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى وانخفاض صادرات بعض دول الخليج خلال أشهر الصيف.
- زيادة الاستهلاك المحلي من النفط على حساب الصادرات.

أما في سنة 2008 انخفض الطلب العالمي إلى 86.1 نتيجة حدوث أسوأ أزمة مالية عالمية بسبب انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية أما العرض العالمي ارتفع إلى 85.3 وارتفعت أسعار النفط لعام 2008 حوالي 96.99 دولار للبرميل الواحد، وكذلك ارتفع سعر سلة الأوبك إلى

-- www.opec.org; OPEC: Annual Repport 2007, p 17.¹

94.45 دولار للبرميل شهدت هذه السنة ارتفاع في كمية الإنتاج، حيث قدرة نسبة إنتاج الأوبك بـ 36.45 % من حجم الإنتاج العالمي¹.

في سبتمبر 2008 بدأت أزمة عالمية اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد في 1929م، ابتدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والآسيوية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي حيث قررت الأوبك تحت تأثير هبوط كبير في أسعار النفط الخام نتيجة الوضع الاقتصادي العالمي، وتأثير ذلك على مستوى الطلب العالمي على النفط وما تبعه من زيادة كبيرة في المعروضة من النفط الخام، في مؤتمرها الذي عقد في وهران في الجزائر في ديسمبر 2008 خفض الإنتاج بمقدار 4.2 مليون برميل يوميا. وبقيت متمسكة بسقف إنتاج قدره 30 مليون برميل يوميا، وذلك من خلال القرارات التي اتخذتها في المؤتمرات التي أعدها منذ عام 2008².

تم عقد مؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) الذي جرى في وهران تحت رئاسة وزير الطاقة والمناجم الجزائري "شكيب خليل" استعرض المؤتمر أوضاع سوق النفط آنذاك، والآفاق المستقبلية ولاحظ أن عمل للإنتاج من قبل الدول الأعضاء في أوبك ضمنت أن سوق النفط تتلقى إمدادات كافية والمحروقات تصل إلى مستويات مربحة من حيث تغطية الطلب المستقبلي، وأشار أيضا إلى أن الأسعار قد انخفضت بشكل ملحوظ في الأسابيع الأخيرة، مما دفع بضعف الاقتصاد العالمي، ولاسيما في الدول الكبرى، مع نمو الطلب على النفط، وأيضا بسبب ارتفاع إمدادات النفط الخام وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، وتخفيف التوترات السياسية، وهذا ما أشار إلى التحول في معنويات السوق مما تسبب في المخاطر السلبية على التوقعات في سوق النفط العالمي وقد قرر المؤتمر خفض أوبك 11 أسقفا من الإنتاج البالغ 28.808 برميل يوميا المقدر بـ 1.5 مليون برميل يوميا، اعتبارا من 1 نوفمبر 2008؛ كما أن المملكة العربية السعودية باعتبارها أكبر مصدر للنفط في العام، وافقت على الحد من إنتاجها إلى 466.000 برميل وهو أكبر خفض بين أعضاء أوبك³.

وانفقت إيران والإمارات العربية المتحدة والكويت فنزويلا ونيجيريا أيضا إلى خفض إنتاجها اليومي إلى 100.000 برميل⁴.

كما نلاحظ من الجدول أن سنة 2009 شهدت انخفاض الطلب والعرض العالميين إلى 84.8 مليون برميل و84.2 مليون برميل على التوالي وانخفضت أسعار النفط لعام 2009 بشكل كبير بحيث وصلت إلى 61.76 دولار للبرميل الواحد، وكذلك انخفضت أسعار سلة الأوبك ووصلت إلى حدود 61.06 دولار للبرميل الواحد و شهدت هذه السنة انخفاض في كمية الإنتاج، حيث قدرة نسبة إنتاج الأوبك بـ 34 % من

¹ - www.opec.org; OPEC: OPEC: Annual Report 2008, p 20

² داود سعد الله، تشخيص المتغيرات وآثارها على استقرار أسعار 2008-2010؛ مجلة الباحث، العدد 09؛ 2011؛ ص 213.

³ Le 3 00 :1 à 120-2008-01- www.opec.org; OPEC: Press Releases, 2008.

⁴ - www.opec.org ;OPEC: Annual Report statistical, 2004, p 19.

حجم الإنتاج العالمي ونتيجة التدهور والفوضى المالية و العالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي قررت الاوبك من خلال عقد مؤتمر في 9 سبتمبر 2009 في النمسا عاصمة فيينا، وتم استعراض أوضاع سوق النفط آنذاك ولوحظ أن هناك انتعاش اقتصادي جار، إلى أنه لا يزال هناك قلق كبير بشأن حجم وسرعة ذلك الانتعاش، خاصة في الدول الصناعية الكبرى من منظمة التعاون والتنمية، ومعدلات تشغيل المصافي منخفضة وارتفعت محروقات المنتجات.¹

اما فيما يخص سنة 2010 ارتفع الطلب والعرض العالميين إلى 87.2 مليون برميل و 86.6 مليون برميل على التوالي وارتفاع أسعار النفط لعام 2010 بشكل كبير بحيث وصلت الى 79.04 دولار للبرميل الواحد، وكذلك ارتفعت أسعار سلة الأوبك ووصلت الى حدود 77.45 دولار للبرميل الواحد وشهدت هذه السنة ارتفاع في كمية الإنتاج، حيث قدرة نسبة إنتاج الأوبك بـ 33.7 % من حجم الإنتاج العالمي.

ومع بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة لقرارات الخفض المطبقة في عام 2009 قررت منظمة الأوبك من خلال المؤتمر المنعقد في 22 ديسمبر 2009 في أنغولا إذ تم استعراض توقعات السوق النفطية، بما في ذلك توقعات الطلب والعرض الكلي لعام، 2010 ولاسيما الربعين الأول والثاني، لاحظ المؤتمر بقلق بالغ أن فترة الركود قد انتهت وأن الانكماش واسع الانتشار منذ عام 1940م للمرة الأولى إذ أنخفض الطلب العالمي على النفط في فترة عامين على التوالي.

علاوة على ذلك رغم أن أسعار النفط انتعشت وتم استئناف نمو اقتصادي في بعض أجزاء العالم، مع العلم أنها لا تزال تواجه تقلص في الإنتاج الصناعي والاستهلاك الخاص للنفط منخفض وارتفاع معدلات البطالة ، قرر المؤتمر مرة أخرى الحفاظ على مستويات الإنتاج للنفط دون تغيير، وكذا استعداد بلدان الأعضاء للاستجابة بسرعة إلى أي تطورات قد تضع استقرار سوق النفط ومصالحهم في خطر ، وفقا لهذه المتغيرات ومخاطر هبوط الانتعاش، قرر المؤتمر ترك مستويات الإنتاج دون تغيير، كما أكد المؤتمر عزمه على ضمان أساسيات العرض السليمة على مستوى الطاقة الإنتاجية الفائضة لصالح العالم بأسره.

وفي سنة 2011 ارتفع الطلب والعرض العالميين إلى 88.0 مليون برميل و 87.6 مليون برميل على التوالي وارتفعت أسعار النفط لعام 2011 بشكل كبير بحيث وصلت الى 104.01 دولار للبرميل الواحد، و كذلك

¹ - www.opec.org ; OPEC: Annual Report, 2009, p 15.

ارتفعت أسعار سلة الأوبك و وصلت إلى حدود 107.46 دولار للبرميل الواحد و شهدت هذه السنة ارتفاع في كمية الإنتاج، حيث قدرة نسبة إنتاج الأوبك بـ 34 % من حجم الإنتاج العالمي.¹

اتفقت أعضاء منظمة الأوبك عام 2011 على رفع حصة إنتاج النفط إلى مستوى 30 مليون برميل يوميا، حيث أن الحصة السابقة البالغة 24.84 مليون برميل يوميا لم تتغير منذ 2008. هذا مع بقاء التوازن في سوق العرض والطلب على النفط العالمي.²

ومن خلال الجدول نلاحظ أن سنة 2012 ارتفع الطلب والعرض العالميين إلى 89.0 مليون برميل 89.6 مليون برميل على التوالي وارتفعت أسعار النفط لعام 2012 بحيث وصلت الى 105.01 دولار للبرميل الواحد، و كذلك ارتفعت أسعار سلة الأوبك و وصلت إلى حدود 109,45 دولار للبرميل الواحد و شهدت هذه السنة ارتفاع في كمية الإنتاج ، حيث قدرة نسبة إنتاج الأوبك بـ 35 % من حجم الإنتاج العالمي، ويرجع هذا الارتفاع في الإنتاج نتيجة لزيادة الإمدادات من النفط العراقي و انتعاش الإنتاج في الحقول الليبية، مما عوض نقص الإمدادات من إيران.³

أما في شهر أبريل 2012 رفعت منظمة أوبك معدلات إنتاجها بالتزامن مع تراجع إنتاج إيران إلى أدنى مستوى له في 20 عاما، حيث زادت من إنتاجها إلى 31 مليون و 820 ألف برميل يوميا. أما في جوان من نفس السنة دعا أعضاء في المنظمة المملكة العربية السعودية إلى تقليص إنتاجها من النفط للحد من انخفاض سعر برميل النفط الذي تراجع بنحو 30 دولار منذ مارس، 2019 إذ هبط من 128 دولارا للبرميل إلى أقل من 98 دولار، وكانت أوبك حددت سقف الإنتاج في ديسمبر 2011 عند 30 مليون برميل يوميا، إلا أن المملكة العربية السعودية زادت إنتاجها لتعويض أي نقص من النفط الإيراني نتيجة العقوبات وخفض الأسعار إلى 100 دولار للبرميل.⁴

كما شهدت سنة 2013 ارتفاع الطلب والعرض العالميين إلى 90.0 مليون برميل 90.1 مليون برميل على التوالي وانخفضت أسعار النفط لعام 2013 بحيث وصلت إلى 104.08 دولار للبرميل الواحد، وكذلك ارتفعت أسعار سلة الأوبك ووصلت إلى حدود 87,105 دولار للبرميل الواحد وشهدت هذه السنة ارتفاع في كمية الإنتاج، حيث قدرة نسبة إنتاج الأوبك بـ 33.5 % من حجم الإنتاج العالمي.

1- www.opec.org OPEC: Annual Repport, 2008, p 65.

2- www.opec.org OPEC: Annual Repport, 2012, p 16.

3- www.opec.org OPEC: Annual Repport, 2012, p 16.

4 www.planete-energies ,le 04-08-2020 à 13: 20.

قرر المؤتمر أنه يجب على الدول الأعضاء الالتزام بسقف الإنتاج الحالي البالغ 30.0 مليون برميل في اليوم، وافق المؤتمر على أن تتخذ الدول الأعضاء، إذا لزم الأمر، خطوات لضمان توازن السوق ومستويات أسعار معقولة للمنتجين والمستهلكين، وأكدت الدول الأعضاء استعدادها للاستجابة السريعة للتطورات التي قد تعرض استقرار أسواق النفط للخطر.¹

¹ OPEC: Press Releases, 2001. Le 13 - www.opec.org ; 120-2008-01. :6 à 44.

المطلب الثالث: السياسة التسعيرية للأوبك من سنة 2014 الى 2020

اولاً: السياسة التسعيرية للأوبك من سنة 2014 الى 2018

1- العرض والطلب العالمي على النفط للفترة 2014-2018

الجدول رقم (03): العرض والطلب العالمي على النفط للفترة 2014- 2018

السنة	الطلب العالمي (مليون برميل)	العرض العالمي (مليون برميل)	العرض العالمي خارج سلة الأوبك (مليون برميل)	النفط الخام من الأوبك (مليون برميل)	الفائض (مليون برميل)	متوسط السعر العالمي للنفط بالدولار	سعر سلة الأوبك بالدولار
2014	91.4	92.4	61.6	30.8	1.0	96.24	96.29
2015	93.0	95.0	63.0	32.0	2.0	50.75	49.49
2016	94.2	95.3	62.5	32.8	1.1	42.8	40.76
2017	96.9	97.0	61.5	33.2	0.1	53.2	52.43
1820	98.2	97.8	62.0	33.5	(0.4)	70.33	69.78

مصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الشهرية لمنظمة الأوبك

نلاحظ من خلال الجدول شهدت سنة 2014 عدة أحداث وتطورات في السوق النفطية بحيث سجل ارتفاع في حجم الطلب والعرض العالميين (92.4/91.4) مليون برميل على التوالي، وقدرت أسعار النفط لهذا العام 96.2 دولار للبرميل الواحد؛ بلغ متوسط سعر سلة أوبك 96.29 دولار للبرميل بانخفاض من 105.87 دولار للبرميل في عام 2013، ارتفع حجم إنتاج النفط في العالم مقارنة بسنة 2013، بحيث قدر نسبة إنتاج الأوبك بـ 33.33% في عام 2014.

لوحظ انخفاض كبير في أسعار النفط في هذا العام وكان وراء هذا الانخفاض مجموعة من العوامل:

أ- صعود الولايات المتحدة كمصدر للنفط:

بين عامي 2012 و2015 زادت الولايات المتحدة من إنتاجها للنفط من عشر ملايين إلى 14 مليون برميل يوميا، متخطيا بذلك كل من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجا للنفط، هذه الكمية الإضافية الكبيرة من النفط المتاحة في السوق العالمية تعادل إنتاج نيجيريا وأنغولا وليبيا مجتمعة من النفط والتي تعتبر من أكثر الدول الإفريقية إنتاجا للنفط.

وتغذى هذه الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة إلى التطورات التقنية في طريقة بالتكسير الهيدروليكي، والتي تعتمد على ضخ الماء وتحاليل كيميائية في طبقات الصخور، بهدف توسيع الشقوق في تلك الطبقات والوصول إلى ما يسمى بالنفط والغاز الصخريين، واللذين لا يمكن استخراجهما بالطرق التقليدية.

في جانفي 2015م قامت الولايات المتحدة بتصدير أول شاحنة تجارية من النفط إلى فرنسا منذ السبعينات، وهي علامة فارقة في تاريخ أسواق النفط.

ب- زيادة الإنتاج في العراق:

بالرغم من الصراعات التي تشهدها العراق إلى أنها تمكنت من زيادة إنتاجها من الخام من 3.3 سنة 2013 إلى 4.3 مليون برميل يوميا عام، 2014 هذه الزيادة المقدره تعادل إنتاج الجزائر بأكمله، وهو ثالث أكبر منتج للنفط إفريقيا.

ج- عودة إيران إلى تصدير النفط:

بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة المكونة من: الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا في جانفي، 2014 تم رفع جزء من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وبذلك ستمكّن هذه الأخيرة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية شكل أسهل.

وبحسب إحصائيات أوبك يبلغ الإنتاج الإيراني حوالي 3مليون برميل يوميا، فهذه الزيادة سيكون لها تأثير على أسعار النفط.

د- نفط المحيط في البرازيل:

البرازيل من الدول التي زادت إنتاجها للنفط بين عامي 2013- 2014 ارتفع الإنتاج البرازيلي من 26 مليون

برميل يوميا سنة 2013 بحسب إحصائيات أوبك، فقد تم حفر 77 بئرا جديدا للنفط في البرازيل سنة 2013م مقابل 87 بئرا في 2014م¹.

كما عززت البرازيل مكانتها بتقنيات استخراج النفط من أعماق البحار وذلك بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط على أعماق تتراوح بين 4 و 8 كيلومترات بين طبقات صخرية وملحية.

هـ - شتاء معتدل في نصف الكرة الأرضية الشمالية:

بحسب هيئة الأرصاد والمحيطات الأمريكية، فإن عام 2014م، شهد شتاء هو الأكثر دفئا منذ بدء عملية تسجيل الطقس في القرن التاسع عشر.

الشتاء المعتدل والدافئ نسبيا في شمال الكرة الأرضية، أدى إلى تراجع أسعار النفط عالميا.

و - قوة الدولار الأمريكي:

بما أن النفط الخام مسعر بالدولار، بلا شك أن قوة الدولار الأمريكي تؤثر سلبا بحكم

على أسعار النفط، وذلك الارتباط العكسي الذي يربط الدولار بأسعار النفط، حيث أن عامل الدولار ورفع أسعار الفائدة الأمريكية خلال ديسمبر 2014م واجه أسعار النفط التي خلفت هبوطا.

وفقا لبيانات أوبك ارتفع الطلب العالمي على النفط في عام 2014م، ليلبغ 91.2 مليون برميل يوميا، مقارنة بنحو 90.2 في عام 2013م، وقد كان هذا الطلب بالكامل مدعوما من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبالأخص من الصين ودول الشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية ودول إفريقيا.

كما أشار التقرير إلى أن الإمدادات من خارج الأوبك للنفط نمت بنسبة 1.5 لتبلغ 56.35 مليون برميل يوميا في عام 2014م، مقارنة بنحو 54.26 مليون برميل في عام 2013م ويعد ذلك النمو في الإمدادات نتيجة لزيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي كسبب رئيسي.

قرر أعضاء المنظمة في اجتماع تاريخي في فيينا عام 2014م الإبقاء على سقف الإنتاج اليومي عند 30 مليون برميل بعد أن عطلت دول الخليج النفطية دعوات من أعضاء آخرين بخفض الإنتاج، ووقف هبوط

¹ www.dw.com ثمانية أسباب وراء إنهيار أسعار النفط، في 30-08-2020 على الساعة 10: 28.

حاد لأسعار النفط الذي بلغ أكثر من الثلث منذ عام، 2013 حيث أدى هذا قرار عدم خفض الإنتاج إلى هبوط حاد لأسعار النفط، مع تراجع سعر صرف عملات البلدان المنتجة وأسهم الشركات النفطية.¹

كما نلاحظ من خلال الجدول انا هناك ارتفاع في الطلب والعرض العالميين لسنة 2015 من 93.0 مليون برميل الى 95.0 مليون برميل على التوالي وانخفضت أسعار النفط لعام 2015 بشكل كبير بحث وصلت إلى 50.75 دولار للبرميل الواحد، وكذلك انخفضت أسعار سلة الأوبك ووصلت إلى حدود 49.49 دولار للبرميل الواحد بحيث قدرت قيمة الانخفاض السنوي بـ 46.80 دولار للبرميل أو 48.6 بالمائة، مقارنة بالمتوسط السنوي، بحيث لم يسجل هذا الانخفاض منذ سنة 2004. وشهدت هذه السنة انخفاض في كمية الإنتاج، حيث قدرة نسبة إنتاج الأوبك 34 % من حجم الإنتاج العالمي؛ وقررت المنظمة في هذا العام الحفاظ على مستوى الإمدادات.

كما شهدت سوق النفط العالمية تحسن ملحوظ منذ عام 2016 الى غاية سنة 2018 بحث عرفت السوق ارتفاع في كل من حجم الطلب والعرض العالميين وكذا ارتفاع في سعر النفط وحجم الإنتاج كما اظهره الجدول السابق ؛ ففي عام 2016 قدر حجم الطلب بـ 94.2 مليون برميل وارتفع الى حدود 98.2 مليون برميل عام 2018؛ كما قدر في عام 2016 بـ 95.3 مليون برميل وارتفع الى 97.8 مليون برميل في 2018؛ اما بالنسبة للمتوسط العالمي لسعر النفط ارتفع من 42.8 دولار ليصل في عام 2018 إلى حدود 70 دولار للبرميل الواحد؛ حيث ارتفع سعر سلة أوبك من 40.76 دولار للبرميل ليصل في عام 2018 إلى حدود 69 دولار للبرميل الواحد.

في عام 2016 تم الاتفاق بين دول المنتجة للنفط دول الأوبك ودول من خارج منظمة الأوبك أو ما يعرف بالمنتجين المستقلين وهذا ما يعرف بأوبك + وهو:

اتفاق يضم 23 دولة مصدرة للنفط منها 13 دولة عضوا في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)؛ جرى التوصل لهذا الاتفاق في نوفمبر 2016 بهدف خفض إنتاج البترول لتحسين أسعار النفط في الأسواق.

وكنتيجة لهذا الارتفاع المحسوس في حجم الإنتاج وارتفاع الأسعار قررت منظمة الأوبك في سنة 2016 من خلال عقد اجتماعاتها الدورية ، لاحظ الاجتماع أن الاقتصاد العالمي، على الرغم من عدم اليقين للأوضاع السائدة، فقد توقع بأن تحدث تحسينات في العام الحالي وفي عام 2017م، فقد لاحظ بأنه ارتفع

¹ www.dw.com ثمانية أسباب وراء إنخفاض أسعار النفط، في 30-08-2020 على الساعة 10: 28

الطلب على النفط خلال عام 2016م، في كل من منظمة التعاون والتنمية وغيرها من المناطق، مع احتمال نمو مماثل في سنة 2017م، وعلى جانب العرض لوحظ انخفاض كبير في مناطق خارج الأوبك في عام 2016 دفع ذلك إلى تراكم المحزونات انتهى الاجتماع بتحديد سقف إنتاج يومي بين 32.5 مليون و 33 مليون برميل، ولكن يبقى هذا الاجتماع تشاوري وليس رسمي، لذلك أقرت أوبك على عقد اجتماع آخر أين ستتخذ القرار الحاسم في نهاية شهر نوفمبر 2016م بفيينا ومن أهم قرارات سنة 2018 الاتفاق بين أعضاء المنظمة والبلدان المنتجة للنفط المستقلة ضمن ما يعرف بتحالف الأوبك بلس على خفض إنتاج النفط بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا.

جاء هذا في ختام اجتماع وزاري مشترك بمقر أوبك في فيينا، حيث وافقت أوبك على خفض الإنتاج بمقدار ثمان مئة ألف برميل يوميا، في حين ستخفض الدول المستقلة من غير أعضاء المنظمة الإنتاج بأربع مئة ألف برميل يوميا.

ويمثل هذا الخفض 1%، وسيبدأ اعتباراً من شهر جوان ولمدة ستة أشهر ووافقت إيران على اتفاق أوبك بعد استثنائها من المساهمة في التخفيض بسبب العقوبات الأميركية.

وقال وزير النفط العراقي إن السعودية خفضت بالفعل إنتاج النفط خمس مئة ألف برميل يوميا.

ويأتي اتفاق أوبك والمنتجين المستقلين بخفض الإنتاج رغم دعوة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للمنظمة للحفاظ على مستويات إنتاج مرتفعة العام المقبل.

2- أهم محطات منظمة الأوبك من سنة 2016 الى 2018:

نلخص أهم المحطات في:

أ- الإتفاق التاريخي بين أعضاء منظمة الأوبك والمنتجين المستقلين (الأوبك بلس):

توافقت دول أوبك خلال اجتماع في الجزائر في سبتمبر 2016 بشكل مبدئي على تخفيض إنتاجها للمرة الأولى منذ عام 2008 بهدف تحسين أسعار النفط بعد هبوطات قياسية شهدتها الأسعار خلال العامين السابقين للاجتماع وصلت في بعضها إلى 70 %، بسبب زيادة المعروض.

أعلن في 30 نوفمبر 2016 خلال اجتماع فيينا عن التوصل لاتفاق لخفض الإنتاج بمشاركة دول منتجة للبترو من خارج منظمة أوبك في مقدمتها روسيا التي خفضت 230 ألف برميل من إنتاجها اليومي، فيما تحملت السعودية النسبة الأكبر من التخفيض بمقدار 500 ألف برميل يوميا.

حيث يضم اتفاق أوبك بلس بالإضافة إلى دول منظمة أوبك كلا من:

روسيا؛ أذربيجان؛ البحرين؛ بروناي؛ كازاخستان؛ ماليزيا؛ المكسيك؛ عمان؛ جنوب السودان؛ السودان.

فبعد أكثر من 5 اجتماعات في 2016، اتفق الأعضاء في أوبك" بقيادة السعودية، ومنتجين مستقلين نقوهم روسيا، في ديسمبر 2016، على تنفيذ خفض إنتاج الخام بنحو 1,8 مليون برميل، اعتبارا من مطلع 2017، ويتوزع الخفض بين 1,2 مليون برميل يوميا من جانب أعضاء في أوبك، و 600 ألف برميل من جانب المنتجين المستقلين، على وقع الاتفاق الذي وصف حينها بالتاريخي، بين "أوبك" ومنتجين مستقلين، صعد خام برنت إلى 55 دولارا للبرميل، ومع مواصلة "أوبك" اجتماعاتها لتحقيق أسعار عادلة لكل من المنتجين والمستقلين، ظلت أسعار الخام تحوم حول 65 دولارا للبرميل حتى نهاية 2017.

ب- انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران:

شهدت أسعار برنت تذبذبات عدة لكنها بقيت قرب 66 دولارا للبرميل، حتى ماي 2018؛ سجلت بعدها ارتفاعات متتالية فوق (70 دولارا للبرميل)، بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، وأعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في ذلك الشهر، انسحاب بلاده من الاتفاق النووي، وإعادة فرض عقوبات اقتصادية على طهران. وفي نهاية شهر جوان 2018، وجد المشاركون في اتفاق خفض الإنتاج، حاجة إلى تقليص حجم الحصص، ليبلغ تقليص الإنتاج الجديد 1,2 مليون برميل، بدلا من 1,8 يبدأ مطلع شهر جويلية 2017.

إلا أن أسعار النفط واصلت الصعود، مشفوعة بالعقوبات على إيران، إذ دخلت الحزمة الأولى منها في أوت 2018، متعلقة بعمليات مصرفية وصادرات صناعية. وخلال شهر أوت وسبتمبر بلغ خام برنت (80 دولارا للبرميل)، ما دفع الرئيس الأمريكي في ثلاث مناسبات للتغريد على تويتر، مطالبا أوبك" بخفض الأسعار فوراً.

ج- إجتماع دول منظمة الأوبك الأخير (الجزائر سبتمبر 2018):

استضافت الجزائر يوم 23 سبتمبر 2018، اجتماعا للمشاركين في اتفاق خفض الإنتاج، رفض فيه المجتمعون تنفيذ أية زيادات في الإنتاج، والإبقاء على الأرقام الحالية، حتى نهاية 2018.

وتفاعلت أسعار النفط مع التصريحات القادمة من الجزائر، ليسجل خام برنت 84 دولارا للبرميل، ثم 86 دولارا مع قرب دخول حزمة عقوبات ثانية على طهران، تبدأ حيز التنفيذ الشهر المقبل.

د- انسحاب قطر من منظمة الأوبك (قرار فني أم سياسي):

في شهر ديسمبر 2018، تلقى الأمين العام لمنظمة أوبك، النيجيري محمد سنوسي باركوندو، إخطارا من دولة قطر تعرب فيه عن رغبتها في الانسحاب من أوبك، وتلك عملا بالمادة 8 من النظام الأساسي للمنظمة التي تكمن في الفقرة الأولى على أنه لا يجوز لأي عضو من أعضاء المنظمة الانسحاب من عضويتها دون إخطار المؤتمر بعزمه القيام بذلك."

ويمكن تلخيص وجهة النظر الرسمية لقطر بشأن قرار الانسحاب من أوبك في النقاط التالية:

- أن القرار فني وليس سياسيا، فهو يتعلق بإستراتيجية قطر في المستقبل تجاه قطاع الطاقة؛
- سعي دولة قطر لترسيخ مكانتها بوصفها مزودا موثوقا ومعتمدا للطاقة إلى جميع أنحاء العالم؛
- وضع إستراتيجية مستقبلية لقطاعي النفط والغاز ترتكز على النمو والتوسع داخل الدولة وخارجها؛
- التركيز على النشاطات والأعمال الأساسية في قطر، وعلى تعزيز مكانة قطر بوصفها أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم.

ورغم أولوية هذه الأسباب الفنية، فإن قرارا بهذه الأهمية لا يمكن فصله عن الأوضاع داخل أوبك، ولا سيما فيما يتعلق بهيمنة الدول الكبرى في إنتاج النفط، وإجراءها اتفاقات خارج إطار المنظمة وفرضها على الدول الأقل إنتاجا، وكانت قطر تمسكت بعضويتها في أوبك في أشد ظروف المنظمة سونا بما في ذلك في أوقات الحرب الإيرانية -العراقية (1980-1988)، واحتلال الكويت (1990)، وغزو العراق (2003)، أو حتى خلال حقبة انهيار أسعار النفط عقب ثورات الربيع العربي (2014-2017).

ثانياً: السياسة التسعيرية للأوبك من سنة 2019 إلى 2020

سيطرت عوامل سياسية وأخرى اقتصادية على أسعار النفط الخام خلال 2019 منها كان داعماً لارتفاع الأسعار والأغلب كان ضاغطاً للانخفاض مقارنة بالعام الماضي.

وكانت أبرز العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال عام 2019، تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتراجع الطلب العالمي، وما ترتب على ذلك من تراجع نمو الاقتصاد الصيني (أكبر مستورد للنفط وثاني أكبر اقتصادي عالمي)؛ كما أثر النمو القوي للنفط الصخري، بجانب تصاعد مخاوف الركود بشأن الاقتصاد العالمي، ونشاط الإمدادات لبعض كبار منتجي النفط العالميين على تراجع الأسعار خلال العام.

في المقابل، جاء تزايد الاضطرابات الجيوسياسية للدول المصدرة للنفط، كأبرز العوامل الداعمة لارتفاع الأسعار، إضافة إلى تدخل منظمة الدول المصدرة أوبك والمنتجين المستقلين في استمرار اتفاق خفض الإنتاج فيما عرف بـ "أوبك+".

حيث عملت أوبك على تطبيق سياسة خفض الإنتاج وعليه وبدأت "أوبك" رحلة خفض الإنتاج في نوفمبر 2016 عندما أقرت اتفاقاً للخفض بواقع 1.2 برميل يومياً لمدة 6 أشهر، وفي ماي 2017 تقرر تمديد العمل بالاتفاق حتى نهاية 2018.

وخلال ديسمبر 2018، اتفقت المنظمة مع منتجين مستقلين على خفض الإنتاج، بواقع 1.2 مليون برميل لمدة 6 أشهر، على أن تقرر في جويلية 2019 إبقاء خفض الإنتاج حتى مارس 2020.

إلا أنه تقرر في الاجتماع الأخير بالشهر الحالي، تعميق خفض الإنتاج بنحو 500 ألف برميل يومياً، ليرتفع إجمالي الخفض إلى 1.7 مليون برميل في محاولة لكبح ارتفاع المعروض مع تراجع الطلب العالمي المتوقع.

ومن المقرر أن يعقد التحالف الذي يضم دول أوبك ومنتجين مستقلين بقيادة روسيا اجتماعاً في مارس المقبل، لمناقشة الوضع واتخاذ مزيد من القرارات بشأن الاتفاق.

وفي تقريرها الأخير، أبقى "أوبك" على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط عند 980 ألف برميل يومياً في 2019، و1.08 مليون برميل يومياً في 2020.

وتأثرت أسواق النفط جراء حرب الرسوم التجارية بين قطبي الاقتصاد العالمي (الولايات المتحدة والصين) والتي بدأت في مارس/آذار 2018 وحتى الآن، مما زاد حالة عدم اليقين بشأن نمو الاقتصاد العالمي وأثر سلبا على حجم الطلب على النفط.

ويرجع التأثير الكبير في كون الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم بمتوسط 19 مليون برميل يوميا، بينما الصين أكبر مستورد عالمي للخام متوسط 13.2 مليون برميل يوميا.

ولكن الفترة المقبلة قد تحمل معها أنباء إيجابية بشأن التوصل لاتفاق، بعدما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الأسبوع الماضي، أن حكومة بلاده وافقت على المرحلة الأولى من اتفاق التجارة الشامل مع الصين.

ومن جهته قال الأمين العام لأوبك إن سوق النفط تقترب من الوصول إلى التوازن بفضل ارتفاع تدريجي لطلب على النفط في الوقت الذي تخفف فيه الدول إجراءات الإغلاق وتخفيضات غير مسبقة للإمدادات من أوبك وحلفائها.

وقال أمين عام أوبك محمد باركيندو خلال عرض بُث عن بعد "اتجاهات العرض والطلب هذه تساعد في تقريبنا خطوة بخطوة نحو تحقيق سوق متوازنة".¹

حيث كانت توقعات لسنة 2020 مغايرة للواقع وهذا راجع الى الوباء الذي اجتاح العالم والذي يعرف بجائحة كورونا (كوفيد 19) حيث واجه أوبك وضعاً أسوأ من ذي قبل، فبسبب الانعكاسات الاقتصادية للأزمة الصحية التي خلفها فيروس كورونا، انخفض الإنتاج الأمريكي إلى أقل من 11 مليون برميل يوميا، ومن المؤكد أن الولايات المتحدة لديها القدرة على إنتاج ما لا يقل عن 3 ملايين برميل أخرى.

وأي محاولة من طرف أوبك وشركائها لتقليص الإنتاج ورفع سعر النفط ستقابلها زيادة في الإنتاج من منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة، الذين يسارعون للاستفادة من الوضع مرة أخرى، ولكن لفترة وجيزة مع ارتفاع أسعار النفط.

وتدل الفترات الطويلة لانخفاض أسعار النفط على أن نسبة أقل من الأموال تستثمر في التنقيب عن مصادر النفط الجديدة وإنتاجها، وبسبب الانهيار الذي حدث عام 2014 والكارثة الحديثة التي شهدتها أسعار النفط في ربيع عام 2020، خَفَضَ تقريبا جميع المنتجون ميزانية التنقيب بشكل كبير.

¹ وكالة الاناضول www.aa.com.tr/ar في 2020/09/19 12:17

ولكن ما إن يتعافى الاقتصاد العالمي وفي حال ارتفع الطلب من جديد، فقد نكون على وشك أن نشهد نقصاً في إمدادات النفط من شأنه أن يجعل أوبك المحرك الرئيسي للأسعار كالسابق.

وهذا ما جعل ان تعقد منظمة الأوبك اجتماع طارئ في مارس 2020 حيث اجتمعت دول أوبك بلس في فيينا لبحث تمديد خفض الإنتاج، الذي كانت توصلت إليه في اجتماع ديسمبر وافقت 22 دولة على مقترح السعودية تعميق الخفض بنحو 1.5 مليون برميل، لمواجهة تأثير فيروس كورونا في حين رفضت روسيا المقترح، وهو ما أدى إلى فشل الاجتماع وحدث انعكاسات سلبية على أسعار الأسهم العالمية فيما يعرف بالاثنين الأسود، وحدث حرب أسعار نفطية أحدثت انهيارات كبيرة في أسعار البترول ووصفت بأنها "النسخة النووية من حرب الأسعار".

بدأت تفاصيل الاجتماع عندما دعا وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان في 5 مارس نظراءه في أوبك للتباحث حول سبل الخروج من الأزمة التي أحدثتها جائحة فيروس كورونا، وتعهد المجتمعون بإجراء تخفيضات طويلة الأمد، وكانت الموافقة الروسية ضرورية لإقرار تلك التخفيضات، لكن روسيا قررت من خلال وزيرها الذي حضر في اليوم التالي لهذا الاجتماع عدم إجراء مزيد من التخفيضات وأخبر وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوافك الصحفيين بأن المنتجين ستكون لهم حرية ضخ النفط كما يشاؤون مع بداية أبريل، وهو الأمر الذي عدته السعودية استفزازاً فأعلنت فوراً عن خطة لزيادة الإنتاج، وأعلنت شركة أرامكو السعودية في 7 مارس تخفيض السعر الرسمي لبيع نفطها الخام بما يصل إلى 8 دولارات للبرميل، في استراتيجية تهدف لتحقيق أكبر هبوط ممكن في سعر النفط وفي أسرع وقت ممكن.

في 10 مارس صرح وزير المالية الروسي بأن بلاده يمكنها أن تتحمل سعر نفط يتراوح بين 25 و30 دولاراً للبرميل طوال السنوات الست أو العشر المقبلة، وردت السعودية بطلبها من شركة أرامكو رفع إمداداتها بمقدار الربع وصولاً إلى 12.3 مليون برميل يومياً، أي بزيادة قدرها 2.6 مليون برميل يومياً عن مستويات إنتاجها في الفترة الأخيرة، وفي اليوم التالي أصدرت وزارة الطاقة أمراً لأرامكو السعودية برفع الطاقة الإنتاجية القصوى إلى مستوى قياسي يبلغ 13 مليون برميل. وفي المقابل، أعلنت روسيا أنها تستطيع أن تضخ النفط بمعدلات أعلى أيضاً.

تزامنت حرب زيادة العرض البترولي بين السعودية وروسيا مع تزايد انتشار الفوضى التي تسببت بها جائحة فيروس كورونا وأدت لتراكم المشكلات على جانب الطلب، وظهرت أسماء كبيرة بين الضحايا حيث هبطت أسهم شركة «بي بي» إلى مستوى متدن لم تبلغه على مدى الأربعة والعشرين عاماً الماضية. وشهدت شركة

«إكسون المزيّد من التراجع في قيمتها السوقية التي وصلت إلى 178 مليار دولار فحسب، وخفضت شركة أوكسيدنتال بترولسيوم، فيكي هولوب أرباح الأسهم بنسبة تصل إلى حوالي 90%»

أثرت حرب الأسعار هذه أيضا على شركات النفط الصخري الأمريكية بعد أن كانت قد شهدت تزايدا في إنتاجها، ونجت من حرب الأسعار التي اشتعلت في الفترة 2015 - 2016، فبدأ إنتاجها بالتراجع، وأعلنت خططا لوقف تشغيل الحفارات وتقليص ميزانياتها، حيث وجدت روسيا من خلال موقفها الراض للتمديد في ظل أزمة تفشي فيروس كورونا فرصة لضرب صناعة النفط الأمريكية خصوصا بعد فرض أمريكا عقوبات في فبراير 2020 على الذراع التجارية لشركة روس نفط التي تسيطر عليها الحكومة الروسية.

دعت السعودية، بعد وساطة قام بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بينها وبين روسيا، لعقد اجتماع في 9 أبريل 2020 يضم دول أوبك وبلس ودولا أخرى مصدرة للبترو، بهدف التوصل إلى اتفاق عادل لإعادة التوازن لأسواق البترول أسفر الاجتماع، الذي عقد افتراضيا، عن اتفاق على خفض المجموعة 10 ملايين برميل يوميا في شهري ماي وجوان على أن تنقلص هذه التخفيضات إلى 8 ملايين برميل يوميا حتى نهاية 2020، ثم إلى 6 ملايين برميل حتى أبريل 2022، لكن الاتفاق بقي معلقا بانتظار موافقة المكسيك التي اعترضت على معدل خفض الإنتاج .

أعلن في 12 أبريل عن إتمام اتفاق وصف بالتاريخي لمجموعة أوبك وبلس، بعد تكفل الولايات المتحدة بحصة المكسيك التي اعترضت على خفضها والبالغة 300 ألف برميل، وتضمن الاتفاق أكبر خفض للإنتاج بنحو 9.7 ملايين برميل يوميا بحلول مايو 2020، وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان الذي ترأس الاجتماع مع نظيره الروسي إن تخفيضات نفط "أوبك+" ستؤول في الواقع إلى 12.5 مليون برميل يوميا نظرا لارتفاع إنتاج السعودية والإمارات والكويت في أبريل.¹

وحسب ذات البيان، فإن الاجتماع المقبل للأوبك+ سيكون عن بعد وتم تحديده يوم 10 جوان 2020 وهذا من أجل "تقييم نتائج القرار الأخير وتحديد ما إذا كانت هناك خطوات أخرى ضرورية لتحقيق استقرار السوق".

وذكر ذات المصدر بان دول أوبك وغير اوبك قد "اجتمعت عبر تقنية الفيديو عن بعد لدراسة وضع سوق النفط وآفاقه واقتراح إجراءات لتحقيق استقراره لصالح البلدان المنتجة والمستهلكة".

وعقب هذا الاجتماع اتفقت الدول المشاركة باستثناء المكسيك على خفض إنتاجها النفطي، بالتناسب بـ 10 مليون برميل في اليوم، ابتداء من 1 ماي 2020، لمدة شهرين الى غاية 30 جوان 2020.

¹ الموسوعة الحرة ويكيبيديا <https://ar.wikipedia.org/wiki/2020/09/19> في الساعة 19: 16

وسيكون هذا الانخفاض بعد ذلك بقيمة 8 مليون برميل / يوم لمدة 6 أشهر من 1 جويلية 2020 إلى 31 ديسمبر 2020.

كما تم الاتفاق على تخفيض آخر في الإنتاج إلى 6 مليون برميل / يوم لمدة 16 شهرا من 1 جانفي 2021 إلى 30 أبريل 2022.

وجاء في الإعلان الذي نشر عقب الاجتماع الذي استمر عشر ساعات، ان دول أوبك وغير اوبك، مع مراعاة الوضع الحالي لسوق النفط وآفاقها القصيرة والمتوسطة المدى أكدت تمسكها بإعلان التعاون الموقع في 10 ديسمبر 2016 والمصادق عليه في الاجتماعات الموالية، كما أكدت تمسكها بميثاق التعاون الموقع في 2 يوليو 2019.

من جهة أخرى، أعربت المكسيك عن عدم موافقتها على المستوى المرجعي المحدد لها.

وقالت الوزارة إن المناقشات جارية للسماح للمكسيك بالانضمام إلى الاتفاقية.

كما تم الاتفاق خلال الاجتماع على تمديد عهدة لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لدراسة الظروف العامة للسوق ومستويات إنتاج النفط ومستويات تطابقها مع إعلان التعاون وكذا الإعلان الجديد، بدعم اللجنة الفنية المشتركة (JTC) وأمانة أوبك.¹

¹ الاذاعة الجزائرية/ <https://www.radioalgerie.dz> في 2020/09/21 الساعة 08 :22

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تطرقنا إليه خلال هذا الفصل، نستخلص أن منظمة الأوبك عبارة عن تنظيم رسمي لمجموعة من الدول المنتجة والمصدرة لنفط، هدفها تطوير هذه المنظمة النفطية لهذه الدول فقد أدى إلى تزايد الوعي النفطي لدى الدول المنتجة إلى تزايد الحاجة إلى جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض الجماعي مع الشركات النفط العالمية لتحسين شروط التعامل في النفط ولتأكد حق الدول المنتجة في جني ثروتها النفطية.

في ظل ما تعرضنا إليه في دراستنا لدور الأوبك في استقرار السوق النفطية العالمية، وما مرت به هذه السوق من أزمات، كان دور منظمة الأوبك بارزا وكبير عن طريق التدخل بشكل مباشر بفرض سياساتها على الدول الأعضاء، ومحاولة إقناع الدول المنتجة خارج المنظمة لإتباع نفس السياسات من أجل إعادة الاستقرار والتوازن الأسعار النفط في الأسواق العالمية في ظل هذه الأزمات، ومن أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها منظمة الأوبك هي تحديد سقف الإنتاج، سواء خفض أو رفع الطاقة الإنتاجية لدول الأعضاء الموازنة لقوى العرض والطلب في سوق النفط العالمية، وفي الأخير نستخلص أن للأوبك دور فعال في إعادة الاستقرار الأسعار النفط في الأسواق العالمية، فقد حققت المنظمة نجاحا كبيرا هو التحكم في هذه الأسواق.

خاتمة

خاتمة:

تحتوي السوق النفطية العالمية على متعاملين سواء منظمات دولية أو دول منتجة وأخرى مستهلكة كشرركات العالمية؛ فالسوق النفطية العالمية هي بحاجة إلى تنظيم حتى يتحقق الاستقرار ويكون هناك توازن بين العرض والطلب على النفط العالمي؛ فالأوبك من بين المنظمات العالمية التي لها دور كبير وفعال في السوق النفطية العالمية وهذا لأنها تحتوي على أكبر الدول المنتجة للنفط؛ وتعتبر الأوبك منتج مرجح في عملية التوازن بين العرض والطلب النفطي العالمي؛ لعبت منظمة الأوبك دور كبير في مواجهة مختلف الأزمات العالمية التي لحقت بالاقتصاد العالمي ولما كان لها من تأثير على السوق النفطية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ عملت الأوبك على اتخاذ قرارات وفرض سياسات وإتباع استراتيجيات للخروج من الأزمات والعمل على تحقيق الاستقرار والتوازن في السوق النفطية ووضع قواعد جديدة للتحكم في حجم انتاج النفط ولتقادي أي تقلبات في الاسعار تؤثر على توازن سوق النفط العالمية.

ومن خلال هذه الدراسة تم الوصول الى النتائج التالية التي نختبر بها الفرضيات:

النتيجة الأولى: سوق النفط العالمية هي السوق التي يتم التعامل فيها بمصدر مهم من مصادر الطاقة العالمية وهو النفط؛ ويعتبر حجم الانتاج والطلب والعرض النفطي وهو المتحكم في أسعار النفط.

النتيجة الثانية: هناك تداخل وترابط بين العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في السوق البترولية العالمية خاصة في جانبي العرض والطلب وبالتالي الأسعار، الأمر الذي يجعل تطورات أسعار البترول غير مستقرة ومن الصعوبة تحديد توجهاتها خاصة في المدى المتوسط والطويل، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

النتيجة الثالثة: كون الأوبك الأقوى من حيث الاحتياطي والإنتاج العالمي لنفط نستطيع التحكم في العرض والطلب عليه؛ وكذلك أسعاره العالمية.

إن حجم الاحتياطات الضخمة التي تبلغ 82% وكمية الإنتاج الكبيرة التي تمتلكها منظمة الأوبك قد أكسبتها أهمية بالغة في سوق النفط العالمي، كما أن نسبة الإمدادات المرتفعة لمنظمة الأوبك جعلها المصدر الأساسي الذي يعول عليها لسد النقص في احتياجات بقية دول العالم المستهلكة للنفط، كل هذا يجعل الأوبك من أكبر المؤثرين في العرض النفطي غير انها ليست المتحكم الوحيد في أسعار النفط المتحكم الرئيسي في

سعر النفط غير محددة بل هناك أسباب أخرى اقتصادية وغير اقتصادية (سياسية) تؤثر في أسعار النفط. وعليه يتم نفي الفرضية الثالثة جزئياً فيما يتعلق بالأسعار.

- **النتيجة الرابعة:** أثبتت سياسات التسعيرية والقرارات المنتهجة من الأوبك دورها الأساسي في إعادة التوازن إلى سوق النفط العالمي من جراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

لقد ساهمت الأوبك في إعادة الاستقرار إلى سوق النفط العالمية في العديد من الأزمات التي شاهدها هذه السوق وذلك عن طريق انتهاج سياساتها التسعيرية وعن طريق العديد من الآليات التي ساهمت في إرساء الاستقرار في سوق النفط العالمية.

يتجلى دور منظمة الأوبك في أنها تقوم بتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء لتوحيد السياسات الخاصة بقضية الأوبك وضمان استقرار الأسواق. وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

- كان لازمة كوفيد 19 دور في ربط العلاقات بين الدول المنتجة للنفط دول منظمة الأوبك والدول المستقلة.

الاقتراحات:

بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تتمثل فيما يلي:

1. إعادة ضبط حصص الدول المصدرة للنفط داخل منظمة أوبك
2. العمل على دفع الدول أعضاء منظمة الأوبك على توحيد سياستها النفطية من خلال أخذ نفس المواقف فيما يتعمق بتحديد سقف الإنتاج ومن ثم تحديد العرض العالمي للإنتاج النفط.
3. يجب على الأوبك البحث على آليات أخرى أكثر نجاعة لفرض سيطرتها على السوق النفطية وأسعار نفط ماعدا نظام الحصص الذي يتم خرقه عادة من طرف الاعضاء عن طريق تجاوز الحصص او يتم تعطيله من طرف الدول خارج المنظمة عن طريق زيادة عرضها النفطي في السوق النفطية.
4. فتح الأوبك المجال أمام بعض الدول مثل: روسيا والتي تقوم بتصدير 10 مليون برميل يوميا مما يؤدي الى الزيادة في حصتها السوقية.

آفاق الدراسة:

وعلى ضوء هذه الدراسة والتي هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من بعض النقائص، ونظر لاتباع الموضوع وقبل هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة منها:

1. ما مدى تأثير منظمة الأوبك في اقتصاد الدول العربية النفطية منها والغير النفطية؟
2. دراسة مقارنة بين دور منظمة الأوبك مع دور منظمات أخرى مماثلة (كوكالة الطاقة الدولية) في سوق النفط العالمي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية: ا

أولاً: الكتب

- حسين عبد الله؛ البترول العربي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
- د.سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة (بترو، كهرباء، الغاز) ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،.2016
- سارة حسين منيمة، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992.
- سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999 .
- سمير التتير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم، دار المنهل اللبناني، 2007.
- صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، القاهرة،، 2003.
- مانع السعيد الغتبية؛ الاوبك والصناعة البترولية؛ مطابع التجارة والصناعة ط 2؛ بيروت 1974.
- محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003.
- محمد أحمد الدويري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
- محمد طاقة، مآزق العولمة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1, 2007.
- مديحة حسن الدغيري، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، دار الجميل، بيروت طبعة الاولى 1998 .

ثانيا: الرسائل والاطروحات

- أمينة مخلفي، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية -حالة مجمع بركين، (رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية . جامعة قاصدي مرباح ورقلة: "غير منشورة")، الجزائر، سنة 2004-2005.
- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (أطروحة دكتوراة) ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2013 .
- بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط- دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011.
- داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010) ، مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2010.
- قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، (رسالة ماجستير) ، جامعة لشلف، 2009.
- مشد وهيبية أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر .سنة 2005م.
- مطالبس عبد القادر، أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011-2012 جامعة. الجزائر.
- موري سمية، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010.2009.
- وهيبية مشده، أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر كلية علوم الإقتصاد والتسيير، 2004 .

ثالثا: المجلات

- داود سعد الله، تشخيص المتغيرات وآثارها على إستقرار أسعار 2008-2010 مجلة الباحث، العدد 2011.

- أحمد طاشكندي، الإستراتيجية النفطية السعودية، مجلة الباحث، العدد 2, 1982.

باللغة الاجنبية II

1-Article:

- Bassam Fattouh, Lavan Mabadeva, « OPEC: what difference has it Made? », Oxford institute fo energy studies, January 2013.
- Jamala Khusan Janava, « OPEC benfit for the member contries », Vol 2 N° 1, April 2011.

2-Report:

- OPEC: Annual Repport, 2005.
- OPEC: Annual Repport 2007.
- OPEC: Annual Repport 2008.
- OPEC: Annual Repport statistical, 2004.
- OPEC: Press Releases, 2013.

3-Site net:

- <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- www.aa.com.tr/ar
- www.dw.com
- www.opec.org
- www.planete-energies
- <https://www.radioalgerie.dz>

ملخص

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور منظمة الدول المصدر للنفط (OPEC) وأهم القرارات المتخذة من أجل التحكم في السوق الدولية للنفط؛ مع التطرق إلى أهم الخصائص العامة للنفط وما ينتجه وكذا العوامل المؤثرة على أسعاره. لخصنا في هذه الدراسة أهم التحديات التي تواجه منظمة الأوبك؛ وكان الهدف من هذه الدراسة إيجاد الاستقرار في أسعار النفط العالمية بالمستويات العادلة؛ ومعرفة أهم القرارات والاستراتيجيات التسعيرية المتعلقة بالمنظمة وأسعار النفط. ومن هذا المنطلق، تهدف دراستنا إلى محاولة التعرف على دور منظمة الأوبك في السياسة التسعيرية وأهم القرارات المتخذة في سوق النفط العالمية.

الكلمات المفتاحية: النفط، السوق الدولية، الأوبك، السياسة التسعيرية

Abstract:

This study came to shed light on the role of the Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) and the most important decisions taken in order to control the international oil market. With reference to the most important general characteristics of oil and what it produces, as well as the factors affecting its prices.

In this study, we summarized the most important challenges facing OPEC. And the goals for which it came to create stability in world oil prices at fair levels; And displaying the most important decisions and pricing strategies related to the organization and oil prices.

From this standpoint, our study aims to try to identify the role of OPEC in the pricing policy and the most important decisions taken in the global oil market.

Key words: oil, international market, OPEC, pricing policy